المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

المناظرات الفكرية الكبرى وأثرها على تطور حقل العلاقات الدولية [1]

د. جمال محمد سليم

أستاذ العلوم السياسية المساعد

الجامعة البريطانية في مصر وجامعة بورسعيد

gmselim@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2023/2/15، وتم قبوله للنشر في 2023/3/27.

الملخص

تطور الحقل المعرفي لعلم العلاقات الدولية منذ نشأته بعد الحرب العالمية الأولى عبر عدد من المناظرات الفكرية التي نشأت وتبلورت بين المدارس النظرية المختلفة في حقل العلاقات الدولية. وقد احتلت هذه المناظرات المساحة الأعظم في أدبيات نظرية العلاقات الدولية، وشكلت في مجملها المسار العام لتطور علم العلاقات الدولية، حيث عكست رؤى فلسفية ومنهجية متباينة لموضوعات العلم ووحدات التحليل وأساليب البحث في العلاقات الدولية، وهو ما خلق حالة من الديناميكية والحركة المستمرة داخل الحقل الأكاديمي. في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية لأهم المناظرات الفكرية التي تبلورت في حقل العلاقات الدولية تحت مسمى "المناظرات الفكرية الكبرى" وانعكاساتها المختلفة على تطور الحقل الأكاديمي. ومن ثم، ترتكز الدراسة على أربعة محاور رئيسة وهي تسمية المناظرات الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية، وعرض المقولات الرئيسية التي انطلقت منها كل مناظرة، وتحليل النقاشات التي دارت بين أطراف كل مناظرة، ثم تقييم الأثر العام لهذه المناظرات على حالة علم العلاقات الدولية ومسار تطوره.

الكلمات الدالة: العلاقات الدولية، المناظرات الفكرية، موضوعات العلم، منهجية العلم

The Great Debates and their Impact on the Discipline of International Relations

Abstract

The discipline of International Relations has developed over a number of theoretical debates among the different paradigms and schools of thought in the field. These debates have reflected contending perceptions to the main philosophical and methodological questions within the field, including the nature of the international environment, the units of analysis, and the research methods. In this respect, this study seeks to critically analyze the most important debates that have emerged in the field of International Relations under the name of the ‘Great Debates’, and assess their implications for the development of International Relations as a theoretical discipline. The study begins by identifying the Great Debates in International Relations; it then

examines the historical context for the rise of these debates; analyzes the core contending issues pertaining to each debate; and, finally, assesses the overall impact of these debates on the evolution of the discipline.

Keywords: International Relations, Great Debates, Ontology, Epistemology

مقدمة

تطور الحقل المعرفي للعلاقات الدولية منذ نشأته بعد الحرب العالمية الأولى عبر عدد من المنظورات الفكرية التي عكست مجموعات متباينة من رؤى كلية ذات طبيعة فلسفية ومنهجية عامة لموضوعات العلم ووحدات التحليل وأساليب البحث. ويأتي على رأس هذه المنظورات الفكرية المنظور الواقعي، والمنظور التعددي، والمنظور العالمي الراديكالي، ومنظور مابعد الحداثة أو مابعد العلاقات الدولية. وبالرغم من أن لكل منظور تصور مختلف للطبيعة والسلوك البشري، فإن تأمل تطور المنظورات الفكرية في حقل العلاقات الدولية يؤكد أنها تزامنت، بل وتعايشت سويًا. فرغم الانتقادات التي وجهت الى المنظور الواقعي، ورغم ظهور منظور منافس وهو منظور المجتمع العالمي، فإن المنظور الأول لم يختف بل استمر وربما زادت قوته. كذلك تعايش المنظوران مع المنظور الراديكالي ذات الطابع الماركسي، ومنظور مابعد الحداثة الذي ظهر بعد نهاية حقبة الحرب الباردة. ومن ثم، فإن الثورات العلمية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص، لا توجه بالضرورة ضربة قاصمة للمنظورات الفكرية القائمة كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وإنما تتعايش المنظورات في العلوم الاجتماعية، بل إنه في بعض الأحيان تزداد قوة المنظور القديم في مرحلة تاريخية نظرًا لتعقد الظاهرة الدولية، وهو ما يترتب عليه عدم قدرة منظور واحد على شرح مختلف جوانبها.

انبثق عن هذا التعايش بين المنظورات الفكرية السالفة تبلور عدة مناظرات فكرية بين المدارس النظرية المختلفة في العلاقات الدولية. ويقصد بالمناظرة هنا مجهود يشترك فيه أنصار وجهات النظر المتباينة لإقناع الطرف الآخر بوجاهة وجهة نظرهم، وأهمية تغيير الطرف الآخر لوجهة نظره. ولعل أهم ما يميز المناظرة هو أنها مقصورة على التعبير عن وجهة النظر ولا تتحول إلى مستويات أعلى من الخلاف، كما أنها قابلة للتوفيق والحل الوسط. وتعتمد نتيجة المناظرة على مدى فهم كل طرف لوجهة نظر الطرف الآخر، وهو ما يعني أنها يمكن أن تسفر عن حل مفيد ومقبول للطرفين إذا فهم

كل طرف وجهة نظر الطرف الآخر بدقة، أو بمعنى آخر إن أعاد كل طرف لنفسه صياغة وجهة نظر الخصم بشكل دقيق يكاد يقترب من الشكل الذي يقدمها به الخصم الآخر ذاته. وبعد أن يحدد كل طرف لنفسه بدقة وجهة نظر الخصم، فإنه يجب أن يحدد الأساس الذي بموجبه اعتنق الخصم وجهة النظر تلك، أي إلى أي حد تعتبر وجهة نظر الخصم ذات أساس منطقي. وترجع أهمية ذلك المبدأ إلى أنه يحدد نقاط الاتفاق والخلاف بدقة بين أطراف المناظرة الفكرية. بيد أن هناك علاقة وثيقة بين المناظرات والنظريات. فالمناظرات تعكس توجهات نظرية مختلفة بحيث يمكن القول إن المناظرة هي تعبير عن حركة النظريات للتعبير عن رؤياها في مواجهة النظريات الأخرى. فالنظرية هي كيان فكري يتسم بالطابع الأحادي والسكوني، ولكن عندما تتفاعل مع نظريات أخرى، تنتج المناظرة، والتي هي بدورها كيان فكري يتسم بالطابع التعددي والحركي.

وقد تركز محور النقاش داخل المناظرات الفكرية في حقل العلاقات الدولية على واحد من عنصرين رئيسيين، الأول هو العنصر الأنطولوجي (Ontology)، والثاني هو العنصر الإبستمولوجي (Epistemology). ويقصد بالعنصر الأنطولوجي تحديد موضوعات العلم من حيث تحديد ماهية الوجود الاجتماعي، أي ماذا يوجد في الكون بالفعل لكي ندرسه؟ في هذا الإطار، فإن الأنطولوجية تطرح تساؤلات حول طبيعة الموضوعات الرئيسية في البيئة الدولية المحيطة بنا والوحدات والتكوينات الفاعلة بها وطبيعة العلاقات بين هذه الوحدات. بينما يقصد بالعنصر الإبستمولوجي تحديد فلسفة العلم التي تتناول ما يمكن أن نعرفه عن هذا الوجود، أي نظرية المعرفة العلمية التي تحدد ماهية المعرفة من حيث قواعد التفسير ومنهج التحليل المستخدم لدراسة الوجود الاجتماعي المحيط بنا.

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات التي تشكل في مجموعها **المشكلة البحثية** للدراسة، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات السؤال الرئيسي التالي: ما أبرز المناظرات الفكرية – أو ما يعرف بالمناظرات الفكرية الكبرى – التي تبلورت في حقل العلاقات الدولية؟، وما تأثيرها على تطور حقل العلاقات الدولية؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي: ما ظروف نشأة المناظرات الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية؟، ما محور النقاش داخل المناظرات الفكرية المختلفة؟، ما المقولات الرئيسية التي انطلقت منها كل مناظرة من المناظرات الفكرية الكبرى؟، وما أثر المناظرات الفكرية الكبرى على مسار تطور الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية؟

وبناءً عليه، **تهدف** هذه الدراسة إلى الإجابة عن جملة التساؤلات التي سبق ذكرها وذلك من خلال تقديم رؤية تحليلية ونقدية لأهم المناظرات الفكرية التي نشأت وتبلورت في حقل العلاقات الدولية ومدى تأثيرها على مسار تطور الحقل الأكاديمي، ويأتي على رأسها المناظرة الفكرية بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية، والمناظرة الفكرية بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية والمدرسة مابعد السلوكية، والمناظرة الفكرية بين المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية، والمناظرة الفكرية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة، وأخيرًا المناظرة الفكرية بين المدرسة الوضعية ومدرسة ما بعد الوضعية.

بالنسبة **لمنهجية البحث**، تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي للإجابة على التساؤلات البحثية. فمن ناحية، توظف الدراسة المنهج التاريخي في تتبع نشأة المناظرات الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية من حيث المنظورات الفكرية التي تبلورت في إطارها هذه المناظرات، بالإضافة إلى الأحداث الدولية الكبرى التي كان لها تأثيرًا ملموسًا على مسار تطور نظرية العلاقات الدولية والمناظرات الفكرية المرتبطة بها. من ناحية أخرى، توظف الدراسة المنهج المقارن في تناول محاور النقاش داخل المناظرات الفكرية الكبرى، مع التركيز على أوجه التماثل والاختلاف في المقولات الرئيسية بين أطراف كل مناظرة، بالإضافة إلى أوجه الاستمرارية والتغير بين المناظرات الفكرية المختلفة. كذلك توظف الدراسة المنهج التحليلي لتقييم مدى تأثير المناظرات الفكرية الكبرى على تطور الحقل المعرفي للعلاقات الدولية.

استنادًا لما سبق، تنقسم هذه الدراسة إلى **ستة مباحث وخاتمة** على النحو التالي:

المبحث الأول: المناظرة بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية

المبحث الثاني: المناظرة بين المدرسة التقليدية، والمدرسة السلوكية، ومدرسة مابعد السلوكية

المبحث الثالث: المناظرة بين المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية

المبحث الرابع: المناظرة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة

المبحث الخامس: المناظرة بين المدرسة الوضعية ومدرسة مابعد الوضعية

المبحث السادس: يتضمن تقييما عاما لأثر المناظرات الفكرية على تطور حقل العلاقات الدولية

الخاتمة: وتتضمن نتائج الدراسة

المبحث الأول: المناظرة بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية

تعد المناظرة بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية من أقدم المناظرات في العلاقات الدولية من الناحية التاريخية. وقد تمحورت هذه المناظرة حول العنصر الأنطولوجي الخاص بتحديد ماهية العلاقات الدولية من حيث الموضوعات الرئيسية والوحدات الفاعلة بها. كذلك تعد هذه المناظرة والنقاشات التي دارت من خلالها بمثابة بداية تشكل علم نظرية العلاقات الدولية كفرع من فروع العلوم السياسية. ويعد إدوارد كار في كتابه أزمة العشرين عامًا (The Twenty Years' Crisis, 1919–1939) المنشور عام 1938 من أوائل من قاموا بدراسة وتحليل أوجه الاختلاف بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية.

تعد المدرسة الواقعية من أقدم المدارس الفكرية في العلاقات الدولية، حتى أن البعض يتتبع أصولها الى ثيوديدس المفكر الإغريقي القديم، الذي كتب عن حرب البلوبونيز بين أثينا واسبرطة، واستمرت مع فكر مكيافيللى وهوبز وغيرهما. وقد سادت المدرسة الواقعية علم العلاقات الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ولكنها اهتزت بنشوب تلك الحرب وذلك بعد أن تبين أن توازن القوى – أحد أهم أدوات منع نشوب الحرب من وجهة نظر أنصار المدرسة الواقعية – لم يمنع نشوبها. وتنطلق المدرسة الواقعية من عدة مقولات، أهمها:

أ. محورية مفهوم القوة القومية (National Power) في العلاقات الدولية، حيث ترى المدرسة الواقعية أن هذه القوة هي المحدد الرئيسي لسلوك الدول في النظام الدولي، وأساس مكانة الدولة في العلاقات الدولية.

ب. مركزية دور الدولة باعتبارها المحور الرئيسي للعلاقات الدولية. صحيح أنه يوجد غيرها من الوحدات، لكن هذه الوحدات ليس لها أهمية في فهم العلاقات الدولية.

ج. الدولة كيان موحد له إرادة واحدة ومستقل عن المجتمع، ولديها القدرة على صياغة المصلحة القومية وتحقيقها بشكل مستقل عن أهداف وسياسات الجماعات والنخب السياسية المؤثرة داخل المجتمع.

د. العلاقات الدولية هي مباراة صفرية بحكم الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، والصراع هو السمة الرئيسية للعلاقات بين الدول من أجل حماية بقائها في النظام الدولي وتأمين مصالحها القومية.

هـ. محورية مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية كأحد أهم الأدوات التي تقود إلى منع نشوب الحرب (Grieco 1997: 163-202).

أما المدرسة المثالية فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى كرد فعل على المآسي الكارثية لهذه الحرب نتيجة الدمار الهائل الذي تسببت به والفظائع التي اتسمت بها. فقد تركز السؤال الرئيسي الذي ساد عدد كبير من الدوائر الأكاديمية والسياسية الغربية بعد الحرب على كيفية إنهاء الحروب ومنع تكرار دخول العالم في حرب مدمرة أخرى على غرار الحرب العالمية الأولى. وقد مثل الرئيس الأمريكي وأستاذ العلوم السياسية وودرو ويلسون أبرز من عبر عن المدرسة المثالية، وذلك من خلال وثيقة المبادئ الأربعة عشرة التي قدمها للكونجرس الأمريكي في يناير عام 1918 كوثيقة لإنهاء الحرب وإحلال السلم العالمي (Vasquez 1996: 40). كذلك تبلورت المدرسة المثالية في تلك الفترة على يد عدد من المفكرين وفي مقدمتهم نورمان أنجيل وألفر زيمرن.

على عكس المدرسة الواقعية، تبنت المدرسة المثالية مدخلًا معياريًا للعلاقات الدولية، وهو المدخل الذي يتعامل مع العلاقات الدولية من منظور ما يجب أن تكون عليه طبيعة هذه العلاقات من حيث أهدافها وكيفية إدارتها وحل الصراعات المستقبلية المحتملة، وليس التعامل مع الأوضاع القائمة كما هي. كذلك تبنت المدرسة المثالية مدخلًا قانونيًا للعلاقات الدولية يعتمد على الدراسة المتعمقة لمفاهيم القانون الدولي وقواعده وكذلك المنظمات الدولية المنبثقة عنه باعتباره أحد العوامل الهامة في تنظيم العلاقات الدولية وحل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية. في هذا الإطار، تبنت المدرسة المثالية مفهومًا محوريًا للعلاقات الدولية هو مفهوم الأمن الجماعي. وطبقًا لهذا المفهوم، فإن أحد الأدوات التي تلجأ إليها الدول لتحقيق الأمن وردع المعتدي المحتمل هو أن تدخل في ترتيبات رسمية تتعهد بموجبها بأن تقوم بعمل جماعي لردع العدوان على أي منها، وهو ما انعكس لاحقًا في شكل إنشاء نظام الأمن الجماعي الذي تأسست عليه عصبة الأمم (Cusack and Stoll 1994: 36). وقد انطلقت المدرسة المثالية من عدة مقولات أساسية، أهمها:

أ. ضرورة التخلي عن مفهوم توازن القوى لصالح مفهوم الأمن الجماعي.

ب. الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب كوسيلة لإنهاء أحد المصادر الكبرى للحروب.

ج. أهمية مفهوم الدبلوماسية العلنية في العلاقات الدولية. فقد رأى المثاليون أن الحروب تنشأ نتيجة المعاهدات السرية بين الدول، فإذا علمت الشعوب بهذه المعاهدات قد لا تنشب

الحروب. وقد تم تدوين ذلك في ميثاق عصبة الأمم، والذي جاء به أنه على الدول الأعضاء أن تسجل المعاهدات التي تعقدها في العصبة، وأنه لا يجوز الاحتجاج بأي معاهدة لم يتم تسجيلها. وبالتالي، فقد طالبت المدرسة المثالية بمشاركة الرأي العام في صنع السياسة الخارجية، وبدبلوماسية المؤتمرات.

د. أهمية التنظيم السياسي الدولي العالمي في حماية السلام الدولي، وهو ما تمثل في إنشاء عصبة الأمم.

هـ. إمكانية تفادي الصراعات الدولية وتحقيق انسجام بين مصالح الدول المختلفة في تحقيق هدف السلام العالمي (Jackson and Sorenson 2007: 31–36).

وقد هيمنت المدرسة المثالية على حقل العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين (1918–1939) سواءً على المستوى الأكاديمي أو مستوى دوائر صنع القرار العالمية. ولكن تطورات السياسة الدولية مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين سرعان ما أدت إلى الأفول التدريجي لهذه الهيمنة. فمع الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931، والاحتلال الإيطالي لإثيوبيا عام 1935، وما تبعه من الغزو الألماني لبولندا عام 1939، بدا واضحًا فشل عصبة الأمم وإجراءات الأمن الجماعي التي طبقت في إطارها في ردع الدول الثلاث المعتدية. وقد ألقى هذا الفشل بظلال من الشك على إمكانية الوصول إلى هدف الانسجام بين مصالح الدول في تحقيق السلام العالمي، وهو الهدف الذي بات واضحًا أنه يتماشى مع مصالح الدول الراضية بالوضع الراهن لموازين القوة في النظام الدولي (Status–quo States) مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وليس مع مصالح دول المراجعة (Revisionist States) التي تسعى الى تغيير موازين القوة في النظام الدولي من خلال تحدي القوى الإقليمية أو العالمية المسيطرة مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان. أدت هذه التطورات بالتبعية إلى اتساع الفجوة بين المدرسة المثالية من جهة والواقع السياسي الدولي من جهة أخرى، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية واجهت المدرسة المثالية الضربة الكبرى التي أفقدتها مصداقيتها في حقل العلاقات الدولية، وسرعان ما بدأ تأثيرها يضمحل وإن استمرت في الوجود لاحقًا في شكل المدرسة الليبرالية (Vigneswaran & Quirk 2004: 19; Dougherty & Pfaltzgraff 2001: 15, 67). في المقابل، فقد مهد سقوط المدرسة المثالية السبيل لصعود المدرسة الواقعية، وهي المدرسة التي سيطرت على علم العلاقات الدولية – باعتبارها تعبير وتجسيد لمنظور الفوضى الدولية – حتى أوائل العقد

السادس من القرن العشرين. وكان أبرز من عبر عن المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية هانز مورجنثاو، حيث أنتجت نظرية القوة في العلاقات الدولية.

تركز الخلاف بين المثاليين والواقعيين في قضية الأمن الجماعي. فقد انتقد الواقعيون مفهوم الأمن الجماعي على أساس أنه يعتمد على النوايا الحسنة للدول. فالدول لن تنهض لمساعدة المعتدى عليه إلا إذا كان لها مصلحة في ذلك، وطالما أنه لا يوجد توازن للقوى فسوف ينهار السلام. كذلك دار الخلاف حول طبيعة النظام الدولي ومحددات سلوك الدول. فقد رأى المثاليون أن هناك انسجامًا في النظام الدولي، وأنه من الضروري مكافحة النزعات العدوانية للدول. أما الواقعيون فقد رأوا أن الصراع هو السمة الأساسية للنظام الدولي، وأنه لابد من الاعتراف بذلك كحقيقة.

ولكن رغم الاختلاف بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية في المقولات، إلا أن كلًا منهما ينطلق من الإطار الفكري ذاته للمنظور التقليدي في العلاقات الدولية، وهو المنظور الذي تبلور بعد الحرب العالمية الأولى وتكامل في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على يد عدد من المفكرين مثل سبايكمان، وريمون آرون، ومورجنثاو، وهيدلى بول، ومارتن وايت وغيرهم. ينطلق أنصار المنظور التقليدي من عدد من الفرضيات الأساسية تتمحور حول النزعة الأنانية والعدوانية للطبيعة البشرية، ومركزية دور الدولة في العلاقات الدولية، وهيمنة حالة الفوضى على النظام الدولي، ومحورية عامل القوة في العلاقات الدولية. ومن هذا التصور ينطلق أنصار المناظرة بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية. فالمثاليون قبلوا أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن القوة هي المحدد الأساسي لسلوك الدولة الخارجي، وأن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها، لكنهم – وهنا يختلفون مع الواقعيين – رأوا أنه يمكن تحقيق انسجام بين مصالح الدول المختلفة. كما أن المثاليين رأوا إمكانية إقامة حكومة عالمية والتركيز على الأسس المشتركة بين الدول، بينما رفض الواقعيون ذلك (Osiander 1998: 409–412). ومن ثم، لم يكن الخلاف بين المثاليين والواقعيين خلافًا فكريًا جذريًا، أو خلافًا في المنظور الفكري، لكنه كان خلافًا بين مدرستين يسلم كلتاهما بالمقولات الأساسية للمنظور الفكري ذاته وهو المنظور التقليدي، كما أنه كان خلافًا في النتائج وليس في الافتراضات. وهذا ما دفع بعض دارسي العلاقات الدولية إلى وصف الخلاف بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية بأنه كان خلافًا وهميًا (Wilson 1998; Ashworth 2002; Smith 2000; Lijphart 1974).

المبحث الثاني: المناظرة بين المدرسة التقليدية، والمدرسة السلوكية، ومدرسة ما بعد السلوكية

دارت هذه المناظرة بين ثلاث مدارس هي المدرسة التقليدية، والمدرسة السلوكية، ومدرسة مابعد السلوكية. ولم تكن هذه المناظرة تتعلق بموضوعات العلاقات الدولية، ولكن بمنهج التحليل، حيث تبلورت المناظرة بين المدارس الثلاث حول منهجية جمع البيانات وتحليل الظواهر الدولية. كما أن تلك المناظرة لم تقتصر على علم العلاقات الدولية، بل شملت أيضًا علم السياسة كله.

هيمنت المدرسة التقليدية على حقل العلوم السياسية وتفرعاته، بما فيها علم العلاقات الدولية، منذ بداية نشأته كعلم وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تبنت المدرسة التقليدية منهجًا شموليًا لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل ينطوي على القبول بتعقيدات الواقع الاجتماعي المحيطة بنا، ويرى العلاقات الدولية على أنها جزء من هذا الواقع، ويسعى إلى فهمها بطريقة إنسانية من خلال تحليل أبعادها المختلفة. وقد تضمن هذا المنهج الدخول بشكل تحليلي ومنطقي في دراسة دور صانعي القرار داخل الدولة، ومحاولة فهم المعضلات الأخلاقية في سياساتهم الخارجية، واستنباط القيم الأساسية التي تنطوي عليها مثل قيم الأمن والنظام والحرية والعدالة. في هذا الإطار، اعتمدت المدرسة التقليدية على التحليل التاريخي والقانوني والفلسفي والمنطقي المنظم للظواهر الدولية، وذلك من خلال التأمل العقلي للوصول الى نتائج منطقية. ولهذا فلم يكن مستغربًا أن أغلبية الجيل الأول من دارسي العلاقات الدولية في هذه الفترة قد أتت من خارج الحقل الأكاديمي للعلوم السياسية، واشتملت بشكل رئيسي على المؤرخين والقانونيين والدبلوماسيين، وكذلك الصحفيين المهتمين بالشأن الدولي (Bull 1969: 20–38). بيد أن هذه المدرسة لم تتبنى منهجية معينة بالمعنى العلمي للمفهوم من خلال طرح فرضيات ومحاولة اختبار صحتها باستخدام أدوات ونماذج بحثية علمية، ولم تقدم قواعد واضحة أو محددة لكيفية التوصل إلى تلك النتائج. فعلى سبيل المثال، يمثل كتاب عن الحرب لمؤلفه إدوارد كار من أهم الكتب التي ظهرت في العلاقات الدولية في الأربعينيات من القرن العشرين، وقد تضمن هذا الكتاب رصدًا للأسباب التي تؤدي إلى نشأة الحروب، لكنه لم يوضح كيفية الوصول إلى هذه النتائج. فالكتاب اتسم بالجودة المنطقية، دون أن يقدم توضيحًا لقواعد التحليل. المدرسة التقليدية إذن تعتمد على التأمل المنطقي والعلمي للوصول الى نتائج ربما تعد رصينة ولكن لا يمكن التحقق منها.

في المقابل، ظهرت المدرسة السلوكية في منتصف العقد الخامس من القرن العشرين في إطار ما يعرف بالثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية (Behavioral Revolution). وقد ركزت المدرسة السلوكية على بناء علم وضعي (Positivist Science) يعتمد على اتباع مناهج بحثية للوصول الى نتائج يمكن التحقق منها، حيث اهتمت بالبحث المنظم عن أنماط سياسية تراكمية من خلال قواعد معينة للتحليل تمكن الباحث من التحقق من النتائج أو إعادة إنتاجها من خلال توظيف الأدوات المستخدمة في العلوم الطبيعية. ومن ثم، فإن قضية المراجعة والتحقق (Replication) هي صميم أداة البحث السلوكية بحيث يمكن التوصل إلى نتائج تراكمية يمكن التحقق منها. بعبارة أخرى، تتضمن المدرسة السلوكية بناء فروض علمية للتحقق منها إمبيريقيًا من خلال التركيز على متغيرات محدودة لاختبار صحتها في أكبر عدد من الحالات، وذلك بعكس المدرسة التقليدية التي تركز على العديد من المتغيرات لدراسة حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدرسة السلوكية تتوقع أن تُسفر هذه الإجراءات المنهجية عن بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية، وذلك في الوقت الذي تتشكك فيه المدرسة التقليدية في إمكانية التوصل الى تلك النظرية (Singer 1961: 324–335; Kaplan 1966: 380–388). ومن ثم، يمكن تلخيص خصائص البحث السلوكي في عدد من العناصر، أهمها (أ) جمع البيانات بطريقة منتظمة عن طريق تطوير تكنولوجيا جمع وحفظ البيانات، (ب) تفسير الظواهر بناءً على مجموعة من المتغيرات في محاولة لبناء نماذج سببية متعددة المتغيرات، (ت) استخدام كل أدوات البحث المتاحة في العلوم الاجتماعية، كالمقابلة وتحليل المضمون وتحليل البيانات التجميعية، (ث) الحرص على التوصل إلى تعميمات تنطبق على حالات متعددة مع وضعها في سياقها التاريخي، (ج) أن تكون النتائج التي تم التوصل إليها قابلة للتحقق منها (Rosenau 1966: 34).

وقد أوضح ديفيد سينجر (Singer 1969: 65–70) وديفيد ترومان (Truman 1967: 38–67) الفوارق الأساسية بين المدرستين التقليدية والسلوكية في النقاط التالية:

أ. صنع البيانات: فالمدرسة التقليدية لا تصنف الوقائع طبقًا لقواعد واضحة، ومن ثم فهي لا تمكن الباحث من تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الحالات محل البحث. فإذا لم تكن أدوات وتقنيات جمع البيانات والتصنيف واضحة ويمكن إعادة إنتاجها، لا يمكن تحويل

الوقائع إلى بيانات، وبدون البيانات لا يمكن تعميم النتائج. أما المدرسة السلوكية فهي توظف قواعد ترميز واضحة ويمكن إعادة إنتاجها والتحقق منها لكي تحول المعلومات إلى بيانات.

ب. تقنيات البحث: فالمدرسة السلوكية تعتمد على توظيف تقنيات بحث مثل سحب العينات والاستبيان والمقابلات وتحليل المضمون واستعمال التصميمات البحثية التجريبية وشبه التجريبية، والتي توظف مجموعات تجريبية وأخرى ضابطة للتأكد من علاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ج. التحقق من صحة النتائج: فالمدرسة السلوكية تعطي الباحث القدرة على التحقق من النتائج، وهو ما لا يتوافر في المدرسة التقليدية.

د. حالات البحث: فالمدرسة السلوكية تركز على بحث عدد أكبر من الحالات من خلال عدد محدود من المتغيرات، أما المدرسة التقليدية فهي تهتم بدراسة حالات محدودة مع توظيف عدد كبير من المتغيرات.

هـ. بناء النظرية: تسعى المدرسة السلوكية إلى بناء نظريات للعلاقات الدولية، وقدمت بالفعل بعضها، بينما لا تعتبر المدرسة التقليدية هذا الهدف بمثابة هدف مطلوب أو قابل للتحقيق.

والجدير بالذكر أن المدرسة السلوكية قد أحدثت ثورة في قضية التنظير في حقل العلاقات الدولية. فقد أنتجت هذه المدرسة عددًا من النظريات التي استندت إلى المنهجية العلمية في تطبيق أدوات البحث، وانطلقت من فكرة الحياد العلمي لتطوير مقولات لا تتضمن أبعادًا قيمية. ومن أمثلة هذه النظريات نظرية اتخاذ القرار لريتشارد سنايدر وزملائه، وهي النظرية التي تفسر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في إطار التفاعل بين البيئة الموضوعية والنفسية لصانع القرار (Snyder, Bruck, and Sapin 1962). كذلك انبثق عن المدرسة السلوكية نظرية السلام الديمقراطي لمايكل دويل وزملائه، وهي النظرية التي تربط توجهات السياسة الخارجية للدولة بنوع النظام السياسي الداخلي للدولة، وتذهب في هذا الإطار إلى تصور أن النظم الديمقراطية تتبع سياسات خارجية أكثر سلمية عن السياسات التي تتبعها النظم التسلطية، كما أن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تحارب بعضها البعض (Doyle 1983; Russett et al. 1995). مثال آخر للنظريات السلوكية يتمثل في نظرية النظم لمورتن كابلن، وهي النظرية التي تفسر سلوك الدول بطبيعة هيكل النظام أو

النسق الدولي (Kaplan 1957). كذلك فقد أثبتت المدرسة السلوكية عدة مقولات جديدة في العلاقات الدولية، أهمها أنه لا علاقة بين بنيان النظام الدولي واحتمالات السلام الدولي، وغيرها.

وعلى الرغم من النقلة النوعية التي أحدثتها المدرسة السلوكية في دراسة الظواهر الدولية، إلا أنها ما لبثت أن تعرضت لعدد من الانتقادات. ولعل النقد الأساسي الذي واجهته المدرسة السلوكية هو أن بعض روادها قد ركزوا على التحليل الإحصائي الرياضي دون أن ينتبهوا إلى أهمية أن يكون للنظرية العلمية أساس منطقي بالإضافة إلى جودتها الإمبيريقية. بعبارة أخرى، فقد ركزت المدرسة السلوكية على المنهج أكثر من النتائج، وعلى تجميع البيانات أكثر من الوصول إلى نتائج ونظريات محددة، خاصة أن بعض النتائج التي توصلت إليها هذه المدرسة لم تكن ذات أهمية منطقية، وبالذات من حيث العلاقة بين التكلفة والعائد (Puchala 1991). فمثلًا تكلفت الدراسة التي أجراها دينس هال ورودلف رمل عام 1968 ملايين الدولارات للتوصل إلى نتيجة أن الصراع الداخلي ليس له علاقة بالصراع الخارجي. هذه النتيجة تتسم بعدم منطقيتها، بالإضافة إلى عدم التناسب بين التكلفة والعائد (Hall and Rummel 1968). كذلك فقد تم انتقاد المدرسة السلوكية فيما يتعلق بقدرتها على التعامل مع بعض المفاهيم والظواهر المعقدة في العلاقات الدولية، وخاصة تلك التي لا يمكن إخضاعها للبحث التجريبي. فقد أشار دايفيد ساندرز إلى أن اعتماد المدرسة السلوكية على التطبيق الصارم للمنهج العلمي في دراسة العلاقات الدولية يعني رفض العوامل التي لا يمكن دراستها أو قياسها سلوكيًا مثل الإدراك البشري والدوافع الإنسانية، وهي عوامل ذات تأثير كبير في السياسة الخارجية للدول، وبالتالي في فهم تطور الأحداث الدولية المختلفة (Sanders 2002: 51–52). كذلك فقد أشار جون جاديس إلى أن المنهج السلوكي يعاني من مشكلة وجود بعض المفاهيم في العلاقات الدولية التي لا يمكن دراستها سلوكيًا، مثل مفهومي الردع والقطبية (Gaddis 1992: 27–29, 55).

ترتب على هذه الانتقادات تبلور مدرسة مابعد السلوكية. فبعد أن توقع أنصار المدرسة السلوكية أن يؤدي تطبيق المنهج العلمي إلى بناء نظريات وأنماط عامة في السياسة الدولية، بدا واضحًا مع أواخر العقد السادس من القرن العشرين أن مثل هذا التوقع كان مبالغًا فيه. ومن ثم بدأت تظهر مدرسة منهجية ثالثة تتمثل في مدرسة مابعد السلوكية، وهي المدرسة التي أكدت على مسألة نسبية العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى النسبية في القيم الأخلاقية عند دراسة الواقع السياسي المعقد. فقد ركزت مدرسة مابعد السلوكية على أهمية الجمع بين المنهج والموضوع، وعلى أهمية استعمال

الخبرة التاريخية والحدس المنطقي، وعلى أهمية أن تكون للنتائج جودة منطقية ودلالة اجتماعية، وعلى أهمية التحليل العقلي الذي يجب أن يكون على نفس المستوى من الأهمية للتحليل الرياضي أو الإحصائي البحت. بعبارة أخرى، فإن التحليل الرياضي يجب ألا يكون هو التحليل الوحيد في دراسة الظواهر والعلاقات الدولية، وإنما يجب أن يكون جزءًا من منظومة كبرى هي التحليل العقلي (Berndtson 1975: 173-184).

المبحث الثالث: المناظرة بين المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية

تبلورت المناظرة بين المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية حول ماهية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات التي تتم بين وحداته المختلفة. وتشترك المدرستان في الانتماء إلى حقل الاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy)، وهو أحد الحقول المتفرعة من حقل العلاقات الدولية، ويهتم بدراسة أنماط العلاقة بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية في الشئون الدولية. ولكن على خلاف المناظرة الأولى بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية التي دارت في إطار نفس المنظور الفكري وهو المنظور التقليدي، فقد انطلقت المناظرة بين المدرستين الليبرالية والبنيوية من منظورين فكريين مختلفين في حقل العلاقات الدولية، وهما المنظور التعددي الذي انبثقت عنه المدرسة الليبرالية، والمنظور العالمي الراديكالي الذي انبثقت عنه المدرسة البنيوية.

بدأ المنظور التعددي في التبلور بداية من العقد السادس من القرن العشرين مؤذنًا بحدوث ثورة منظورية في العلاقات الدولية بالمعنى الذي أشار إليه توماس كون، وأحيانًا يطلق على هذا المنظور مصطلح "نموذج العنكبوت" (Cobweb Model) دلالة على تشابك الوحدات الدولية كتشابك بيت العنكبوت، وتمييزًا له عن المنظور التقليدي الذي يطلق عليه "منظور كرات البلياردو" (Billiard Ball Paradigm) حيث تتصادم فيه الدول كما تتصادم الكرات على منضدة البلياردو (Burton 1984). ويقدم المنظور التعددي مفهومًا مختلفًا للعلاقات الدولية قوامه أن السياسة العالمية هي سياسة شديدة التشابك والترابط، وينطلق من تصور للطبيعة البشرية على أنها تتضمن مكونات الخير والشر، وأن السلوك البشري هو في الأساس ناتج عن البيئة المحيطة بالإنسان، والذي يكيف سلوكه طبقًا لمعطيات تلك البيئة. ومن ثم يدور السؤال المحوري في هذا المنظور على ماهية الظروف البيئية التي تدفع الفرد الى اتباع سلوكيات تعاونية أو صراعية مع الآخرين. يترتب على ذلك أن الدولة ليست وحدها من يقرر أوضاع السلم والأمن في النظام الدولي، إذ يشاركها في ذلك العديد من الوحدات

الأخرى التي تلعب دورًا مهما الى جانب دور الدولة كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغير الحكومية (Russet 2013: 101–103). ومن ثم، فالعلاقات الدولية تتكون من نسيج شديد التعقيد والتشابك من الوحدات التي تكون الدولة عنصرًا واحدًا فيها. كذلك يرى أصحاب منظور المجتمع العالمي أن الدولة كائن تعددي، حيث إن الذين يتصرفون باسم الدولة هم بشر ينتظمون في إطار جماعات سياسية متفاوتة (جماعات مصالح، أحزاب سياسية، الحكومة)، وهذه الجماعات قد لا تتفق بالضرورة مع بعضها حول مفهوم المصلحة القومية، وإنما يتم اتخاذ القرار بناءً على عملية الشد والجذب والتوافق والتنافر بين تلك الجماعات المختلفة. وبناءً عليه، يؤكد منظور المجتمع العالمي على تضاؤل أهمية الحرب الدولية كنتيجة مباشرة للتوازن النووي العالمي والتضاؤل التدريجي لأهمية القوة العسكرية في النظام الدولي بعد أن تزايدت أهمية القوة الاقتصادية والثقافية، وكذلك على تحول العلاقات الدولية إلى مباراة لا صفرية في ضوء تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما يحول العلاقات الدولية إلى نوع من الاعتماد المتبادل قوامه المفاوضة والمساومة والمبادلة والحلول الوسط بدلًا من الحروب (Little 1996: 67).

في إطار المنظور التعددي، تقدم المدرسة الليبرالية رؤية للعلاقات الدولية تشبه رؤية آدم سميث للاقتصاد، بمعنى أنها ترى أن العلاقات الدولية عالم يتسم بالتفاعل الحر بين وحداته. فكما أن السوق الذي لا تحده قيود هو مجال لازدهار النشاط الاقتصادي، فإن المجتمع العالمي الذي لا تحده قيود هو المجال الطبيعي لازدهار العالم. إذن تتصور المدرسة الليبرالية العلاقات الدولية كنسق من التفاعل الحر بين مختلف وحدات النظام الدولي، تمامًا مثل التفاعل بين وحدات السوق الحر. كذلك تذهب المدرسة الليبرالية إلى أن هذا التفاعل يتم في إطار سياسة الاعتماد المتبادل (Policy Interdependence) بين الوحدات المختلفة للنظام الدولي، والذي بمقتضاه تقوم كل دولة بصياغة مصالحها القومية وتحديد توجهاتها السياسية في ضوء مصالح وسياسات الدول الأخرى (Wyatt–Walter 1996: 5–10; Moravcsik 1997: 520–21). وعليه، ترى المدرسة الليبرالية أنه كلما تحددت الحدود بين الدول أو تقيدت حريتها في الحركة سواءً كانت بأحلاف دولية أو بتوازنات للقوى، أدى ذلك إلى اختلال النظام الدولي. فالمدرسة الليبرالية ترى أن الأحلاف الدولية عامل يؤدي إلى الحرب، لأنها تحد من ليبرالية، أي مرونة، العلاقات الدولية. كما تتصور أنه كلما زادت مرونة العلاقات

الدولية، كانت أكثر أمنًا وقدرة على تحقيق السلام. بعبارة أخرى، كلما اتسم النسق الدولي بمرونة التفاعلات الدولية، كان ذلك أدعى إلى تحقيق السلام.

كذلك انطلقت المدرسة الليبرالية من أربعة تقاليد كبرى للفكر الليبرالي وأكدت عليها، وهي (أ) الليبرالية التجارية، والتي تربط بين حرية التجارة والسلام الدولي، (ب) الليبرالية السياسية، والتي تربط بين الديمقراطية داخل الدولة والسلام العالمي. بعبارة أخرى، كلما كانت الدول أكثر ديمقراطية في الداخل، كان سلوكها الخارجي أكثر تحقيقًا للسلام العالمي. كما أنها تصورت أنه لا يمكن أن تنشب حروب بين الدول الديمقراطية، (ت) الليبرالية الاتصالية، والتي تربط بين التفاعلات عبر القومية والتكامل الدولي. فترى أنه كلما زادت المعاملات الاتصالية والاقتصادية بين الدول وكذلك بين الوحدات الداخلية في هذه الدول، أدى ذلك إلى تعزيز توجهات التكامل الدولي، وأخيرًا (ث) الليبرالية المؤسسية، والتي تركز على دور المؤسسات الدولية وترى أن لها دورًا محوريًا في تحقيق التعاون الدولي (Jackson & Sorenson 2007: 100-115).

ومن ثم تركز المدرسة الليبرالية على عدة مفاهيم محورية هي:

أ. تراكم رأس المال عن طريق التصنيع.

ب. الميزة النسبية، أي أن يقوم التبادل الدولي بين الدول على أساس أن تتخصص كل دولة في إنتاج – ومن ثم تصدير – السلعة أو السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها.

ج. مفهوم تقسيم العمل، على أساس التخصص الذي يستند إلى الميزة النسبية.

د. مفهوم الكفاءة باعتباره – في نظر المدرسة الليبرالية – مفهومًا محوريًا لدور الدولة في العلاقات الدولية، ويعني القدرة على تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة.

هـ. مفهوم العدالة، بمعنى التكافؤ في الفرص أمام جميع الأفراد.

في المقابل، ترجع أصول المنظور العالمي الراديكالي إلى الفكر الماركسي-اللينيني والذي بدأ في الزحف على حقل العلاقات الدولية منذ نشر كتاب لينين بعنوان الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية عام ١٩١٧. ولكن مع انشغال المفكرين الماركسيين بعملية بناء الدولة في الاتحاد السوفييتي، لم يقدموا مساهمات حقيقية في حقل العلاقات الدولية إلا منذ حقبة السبعينيات من القرن العشرين، أي مع تبلور أزمة المنظور الواقعي ومع ظهور المنظور التعددي. وبالتدريج تطورت مساهمات الماركسيين في شكل منظور متكامل في حقل العلاقات الدولية باسم المنظور العالمي الراديكالي، أو

"منظور الأخطبوط" (Octopus Paradigm)، وذلك تمييزًا له عن منظور كرات البلياردو ومنظور العنكبوت (Neufeld 1995: 47). إلا أن هذا المنظور، رغم أهمية مقولاته، لم يحتل موقعًا رئيسيًا في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية مقارنة بالمنظور التقليدي أو المنظور التعددي، حيث ظل هذا المنظور حبيسًا داخل الدوائر الأكاديمية ذات التوجهات اليسارية في بعض دول العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأسيا على خلفية اعتبارات الأيديولوجيا والجغرافيا.

ويقدم المنظور العالمي الراديكالي مفهومًا مختلفًا للعلاقات الدولية قوامه أن العملية الإنتاجية وأنماط العلاقات القائمة بها هي الفاعل الرئيسي في تحديد شكل وأنماط جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى، بما فيها العلاقات بين الدول، وأن التناقض والتفاوت الطبقي هو السمة الرئيسية للمجتمعات نتيجة الصراع الحتمي الذي ينشأ داخل علاقات العملية الإنتاجية بين الذين يملكون (الطبقة الرأسمالية) والذين لا يملكون (الطبقة العاملة)، وأن الصراع بين المتناقضات هو المحرك الرئيسي لكل التفاعلات والتغيرات التي عرفتها المجتمعات على مر التاريخ. كذلك ينظر المنظور العالمي الراديكالي للدولة على أنها وسيلة تعبر عن مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة. فبينما تصور المنظور الواقعي أن الدولة هي كائن عقلاني موحد، وتصور المنظور التعددي أن الدولة هي وحدات متعددة وربما لا تتصرف من زاوية رشيدة تمامًا، فإن أنصار المنظور العالمي الراديكالي اعتبروا أن الدولة ليست كيانًا مستقلًا عن مصالح الطبقة الحاكمة والمسيطرة اقتصاديا (Tesche 2010: 172–175; Miliband 1967: 153–163).

في هذا الإطار، اعتمدت المدرسة البنيوية على توظيف مفهوم الصراع الطبقي الاقتصادي كمدخل لفهم الظواهر الدولية، وخاصة الصراعات الدولية، وافترضت أن ما يحدث بين الدول هو وثيق الصلة بما يحدث داخلها، إذ يمكن أيضا فهم وتحليل العلاقات الدولية عن طريق إسقاط مفاهيم الصراع الطبقي وأنماط الإنتاج على أنماط التفاعلات في النظام العالمي أيضا. فقد اعتبرت المدرسة البنيوية أن النظام العالمي، وبالتحديد بنية الاقتصاد العالمي، هو المحدد الأساسي للتفاعلات الدولية سواءً الاقتصادية أو السياسية، وأنه لفهم سلوكيات الدول في النظام العالمي فإنه يجب أولًا فهم البنية الشاملة للنظام العالمي الذي تحدث في إطاره هذه السلوكيات. ولكن على عكس مقولات المدرسة الليبرالية ورؤيتها لطبيعة التفاعلات بين الدول في النظام العالمي، قدمت المدرسة البنيوية رؤية مختلفة للعلاقات الدولية. فقد رفضت المدرسة البنيوية مفهوم التفاعل الحر بين الدول، ورأت أن هناك ثمة بنيانًا عالميًا

(International Structure) في العلاقات الدولية يتمثل في النظام الرأسمالي العالمي، وأن أساس هذا النظام هو الانقسام بين من يملكون (Haves) وبين من لا يملكون (Have nots)، أو ما يطلق عليه أنصار المدرسة البنيوية الانقسام بين دول المركز (Center) – وهي الدول الرأسمالية الصناعية – ودول الأطراف (Periphery) – وهي الدول النامية – في النظام الرأسمالي العالمي، وأن هذا الانقسام هو المحور الأساسي لفهم العلاقات الدولية. وتضيف المدرسة البنيوية أن هذين العالمين منقسمان فعلًا، ولكنهما مرتبطان ارتباطًا وثيقًا في إطار علاقات غير متكافئة (Asymmetric Relationships) تسيطر فيها دول المركز على دول الأطراف، وتسعى من خلالها دول المركز إلى استغلال موارد دول الأطراف لخدمة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في دول المركز. يؤدي ذلك بالتبعية إلى استنزاف موارد دول الأطراف وتحول هذه الدول إلى المصدر الرئيسي لتصدير المواد الخام إلى دول المركز، وفي نفس الوقت السوق الرئيسي لتصريف واستهلاك الإنتاج الصناعي لدول المركز، وبالتالي استمرار تخلفها اقتصاديًا. بعبارة أخرى، فإن التنمية في دول المركز تأتي دائمًا على حساب التنمية في دول الأطراف، وهو ما يعني أن حالة التخلف في دول العالم الثالث ليست ظاهرة متأصلة في هذه الدول، وإنما هي ظاهرة نشأت وتطورت في لحظة تاريخية ارتبطت بنشأة وتطور الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي. في هذا الإطار، فبالرغم من أن مصالح الدول في النظام الاقتصادي العالمي تبدو متعارضة بل ومتناقضة، لكنها مترابطة في إطار من التبعية (Dependency)، أي تبعية دول الأطراف لدول المركز، وذلك بخلاف ما تذهب إليه المدرسة الليبرالية بأن مصالح الدول في النظام العالمي قائمة على سياسة الاعتماد المتبادل (Chase-Dunn & Rubison 1977; Klink 1999). كذلك يذهب أنصار المدرسة البنيوية إلى أن كل دولة تعرف موقعها في النظام الدولي، وأن هذا الموقع هو الذي يحدد سلوكها الخارجي. بعبارة واحدة، فإن التفاعلات الدولية ليست حرة، وإنما تحدث في إطار نظام من التفاعل المحدد سلفًا يسيطر فيه الذين يملكون على الذين لا يملكون. وبينما اتخذت هذه السيطرة في البداية شكل السلوك الاستعماري للدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد استمرت لاحقًا بعد انتهاء مرحلة الاستعمار وحصول المستعمرات على الاستقلال مع منتصف القرن العشرين، وهو ما تمثل في صعود نظام العولمة الاقتصادية الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات العملاقة لخدمة مصالح الدول الرأسمالية

الكبرى على حساب مصالح الدول النامية (Cox & Sinclair 1996: 114–120; Wallerstein 1979: 18–20).

وتتلخص إسهامات المدرسة البنيوية في العلاقات الدولية في أنها أنتجت كل النظريات المتعلقة بالنسق العالمي (World System) والتي تفسر العلاقات الدولية من منظور الدورات التاريخية. كما أنتجت هذه المدرسة كل نظريات الاستعمار والتبعية في العلاقات الدولية.

المبحث الرابع: المناظرة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة

تعتبر المناظرة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة امتدادًا معاصرًا للمناظرة الأسبق بين المثاليين والواقعيين. وقد مثلت هذه المناظرة إحدى أهم المناظرات الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية من حيث الزخم الأكاديمي الذي أفرزته النقاشات التي دارت في إطار هذه المناظرة، وهو ما ظهر جليًا في حجم الأدبيات التي انبثقت عن هذه المناظرة مقارنة بالمناظرات الأخرى، وكذلك امتداد المناظرة على فترة زمنية هي الأطول نسبيًا في الحقل الأكاديمي مقارنة بالمناظرات الأخرى.

انبثقت المدرسة الواقعية الجديدة عن المدرسة الواقعية، ولكنها اختلفت معها في تحديد ماهية المتغير الأساسي المسئول عن سلوك الدولة في النظام الدولي. فبينما ركزت الواقعية على مفهوم القوة باعتباره العامل الأساسي في تحديد سلوك الدولة في النظام الدولي، رأت الواقعية الجديدة أن مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية هي عناصر أو متغيرات كامنة في بنية الدولة، وبالتالي هي متغيرات اختزالية (Reductionist) لا يمكن أن تقدم تفسيرًا شاملًا لسلوك الدولة تجاه الوحدات الدولية الأخرى. في هذا الإطار، فقد رأت الواقعية الجديدة أن العامل المتغير الحاسم في تحديد السلوك الخارجي للدولة هو بنية النظام الدولي. وقد تبلورت الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز في كتابه نظرية للعلاقات الدولية الصادر عام 1979. ذهب والتز في كتابه إلى أنه يجب التمييز بين النظام أو النسق (System)، والبنية أو البنيان (Structure). فمن ناحية، يشير مفهوم النظام إلى مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، حيث يتميز النظام بوجود عدد من الوحدات، وأن هذه الوحدات تنشئ سلوكيات تجاه بعضها، وأن تلك السلوكيات تتميز بالترابط (Interconnectedness) فيما بينها، بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر عليها. من الناحية الأخرى، يشير مفهوم البنية أو البنيان إلى كيفية ترتيب الوحدات

المكونة للنسق الدولي بالنسبة لبعضها البعض، وهو ما أطلق عليه والتز مبدأ الترتيب. وبناءً عليه، تتحدد بنية النسق الدولي على أساس ثلاثة عوامل رئيسة، هي (أ) مبدأ تنظيم السلطة في النسق الدولي (هرمي أو فوضوي)، (ب) مدى التمايز بين وظائف الوحدات المكونة للنسق الدولي (كلما كان النسق أكثر هرمية، زاد التمايز بين الوظائف؛ وكلما كان النسق أكثر فوضوية، زاد التشابه في الوظائف)، (ت) توزيع المقدرات بين الوحدات العاملة في النسق الدولي، ويقصد بتوزيع المقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية والاتجاهات والقيم السياسية. وبناءً عليه، فإن البنيان الدولي يمكن أن يأخذ شكلًا أحاديًا أو ثنائيًا أو متعدد الأقطاب، طبقًا لتوزيع المقدرات بين الدول. ويرى والتز أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول، إذ أنها تؤثر كعامل ضاغط على الدول للتحرك في اتجاه معين (Waltz 1979: 93–101). فاتجاه أوروبا نحو الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان انعكاسًا أو نتيجة لطبيعة البنيان الدولي القائم على الاستقطاب الثنائي الجامد، وما صاحب ذلك من خروج أوروبا عن دائرة القوة العسكرية الدولية. ومن ثم، فبينما يرى الواقعيون الجدد أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، وأن هذه البنية تتحدد بدورها نتيجة تفاعل عاملين هما القوة والتحالفات الدولية التي تأتي نتيجة الاتجاهات السياسية، يرى الواقعيون أن القوة هي المحدد لسلوك الدولة.

في المقابل، يقبل الليبراليون الجدد افتراضات المدرسة المثالية، وخصوصًا كون الدولة تمثل فاعلًا أساسيًا في العلاقات الدولية، وأن هناك درجة من إمكانية تحقيق التناسق في المصالح بين الدول. لكنهم يركزون بالأساس على مفهوم الأنظمة الدولية (International Regimes) كأساس لبناء نظرية للعلاقات الدولية. ويقصد بالأنظمة الدولية مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعليين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة، ويشمل ذلك التنظيمات الدولية والقواعد القانونية والعرفية المستقرة في النسق الدولي. وقد تأخذ الأنظمة الدولية شكلًا تنظيميًا (المؤسسية التنظيمية) أو شكلًا قانونيًا (المؤسسات القانونية). ومن أمثلة الأنظمة الدولية وكالة الطاقة الذرية، ومنظمة الأوبك، واتحاد البريد العالمي، واتحاد الجامعات المتوسطية. والواقع أن هناك ثمة فارق في أدبيات العلاقات الدولية بين مفهوم الأنظمة الدولية ومفهوم النظام الدولي (International System). فبينما يشتمل النظام الدولي على الوحدات الدولية والبنيان والمؤسسات والعمليات السياسية، يشير مفهوم الأنظمة الدولية إلى المؤسسات أو القواعد الدولية الرسمية والعرفية (Keohane 1982; Stein 1982).

تنطلق المناظرة بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من عدد من الفرضيات المشتركة فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي والوحدات الفاعلة به. فقد أقرت الليبرالية الجديدة بفرضيات الواقعية والواقعية الجديدة القائلة بأن الفوضى هي السمة الرئيسية للنظام الدولي، وأن الدولة هي الوحدة الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية، وأن الدولة هي كيان عقلاني رشيد. ولكن الخلاف بين المدرستين يدور حول طبيعة الفوضى الدولية وتداعياتها على سلوك الدولة في النظام الدولي، وخاصة فيما يتعلق باحتمالات التعاون بين الدول (Dougherty & Pfaltzgraff 2001: 68). فبينما تؤكد الواقعية الجديدة أن حالة الفوضى الدولية تدفع الدول باستمرار إلى تعظيم مفهوم أو هدف الأمن بالمعنى الشامل في سلوكها الخارجي والتصرف استنادًا إلى مبدأ الاعتماد على الذات (Self-Help) من أجل الدفاع عن البقاء في بيئة دولية خطرة، وهو ما يترتب عليه حتمية حدوث الصراع الدولي، تقلل الليبرالية الجديدة من أهمية تأثير الفوضى الدولية على سلوك الدول، وتذهب إلى أنه بالرغم من وجود ثمة فوضى دولية، إلا أنها لا تستبعد إمكانية وجود أنماط مختلفة من السلوك التعاوني بين الدول في ظل حالة الفوضى الدولية (Jervis 1999: 44-45). في هذا الإطار، ترتكز المناظرة بين المدرستين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول الأسباب التي صاغتها كل من المدرستين لتبرير مقولاتها فيما يتعلق بأثر الفوضى الدولية على احتمالية التعاون بين الدول.

فمن الناحية الأولى، تستبعد الواقعية الجديدة احتمالات التعاون الدولي استنادًا إلى ثلاثة معوقات رئيسية تجعل التعاون بين الدول في النظام الدولي أمرًا غير ممكنًا. العائق الأول يتمثل في حالة عدم الثقة المتبادلة بين الدول. ففي حالة اتفاق دولتين أو مجموعة من الدول على التعاون فيما بينها في مجالات معينة طبقًا لقواعد وشروط محددة، لا تستطيع أي دولة أن تضمن عدم لجوء أحد الشركاء الآخرين إلى ممارسة أساليب الغش والخداع (Cheating) من أجل التحايل على هذه القواعد، وذلك مثل أن يقوم أحد الشركاء بإخفاء معلومات مهمة أو إعطاء معلومات مغلوطة عن المقدرات المتاحة لديه أو عدم الالتزام بالتعهدات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات، وهو ما يعني الحصول على مكاسب أكبر بطرق غير مشروعة، ويؤدي بالتبعية إلى الإضرار بمصالح الدول الملتزمة (Mearsheimer 1994: 10-11, 13). العائق الثاني يتمثل في مسألة التمايز الوظيفي (Functional Differentiation) التي يفرضها التعاون الدولي على الدول، وهو ما قد يهدد الأمن القومي للدول المتعاونة في حالة حدوث صراع فيما بينها في المستقبل. ففي ظل حالة الفوضى الدولية،

ترى الواقعية الجديدة أنه يجب أن تكون الدول متساوية وظيفيًا (Functionally Equal) وليست مترابطة، بمعنى أن كل دولة يجب أن تعتمد على مقدراتها الذاتية في القيام بوظائفها الرئيسية، ولا تحتاج إلى الاعتماد على الآخرين للقيام بتلك الوظائف. صحيح أن الدول قد لا تكون متساوية من حيث توزيع المقدرات، ولكن الواقعية الجديدة تؤكد على حتمية أن تكون الدول متساوية في الوظائف وذلك لاعتبارات الأمن القومي. بعبارةٍ أخرى، فالدول قد تكون متمايزة من حيث المقدرات، ولكن يجب أن تكون متشابهة من حيث الوظائف (Waltz 1979: 105–106). العائق الثالث والأهم يتمثل في مسألة المكاسب النسبية (Relative Gains). فالواقعية الجديدة ترى أنه في ظل حالة الفوضى الدولية وما ينتج عنها من تهديدات مختلفة، فإن الدول تسعى بشكل دائم إلى الدفاع عن بقائها وتأمين موقعها النسبي في النظام الدولي وذلك من خلال الحفاظ على توازن القوة مع الأعداء المحتملين. وبناءً عليه، فإن الهدف الرئيسي للدول في علاقاتها الخارجية ليس تحقيق أكبر مكاسب فردية ممكنة، ولكنه يتمثل في منع الآخرين من تحقيق تقدم في قدراتهم النسبية. إذن فالمكاسب الناشئة عن التعاون الدولي هي مكاسب نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن مكاسب الدولة (أ) تكون محددة بمكاسب الدولة (ب)، وعليه فقد تكون مكاسب الدولة (أ) هي خسارة للدولة (ب). في هذا الإطار، يؤكد الواقعيون الجدد أن الدول دائمًا ما تخشى أن يستفيد شركاؤها من التعاون بشكل أكثر نسبيًا مما يحصلون هم عليه من مكاسب، وبالتالي فحتى إذا كانت الدولة (أ) راضية عن امتثال الدولة (ب) لالتزاماتها في عملية التعاون، فإن الدولة (أ) سوف تحجب عن الدخول في علاقة تعاون مع الدولة (ب) تخوفًا من أن تحقق (ب) مكاسب أكبر نسبيًا، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى الإخلال بتوازن القوة لصالح الدولة (ب) (Grieco 1988: 498–500; Mearsheimer 1994: 12–13).

على الجانب الآخر، ترى الليبرالية الجديدة أن التعاون الدولي حقيقة ويمكن حدوثه في ظل فوضوية النظام الدولي. في هذا الإطار، قدمت الليبرالية الجديدة عددًا من الحجج والمقولات دفاعًا عن إمكانية التعاون الدولي في مقابل مبررات الواقعية الجديدة باستبعاد إمكانية حدوث هذا التعاون. أولًا، تعترف الليبرالية الجديدة بأن احتمالية الخداع تمثل أكبر عائق أمام التعاون المشترك بين الدول، ولكنها تجادل بأن المؤسسات الدولية يمكن أن تتغلب على هذا العائق من خلال الإشراف على عملية التعاون الدولي، وهو ما يتضمن قيام المؤسسات الدولية بعدد من الوظائف الهامة مثل (أ) توفير المعلومات الضرورية بين الدول الأعضاء، (ب) تخفيض تكاليف المعاملات وتبادل المعلومات (Transaction

and Information Costs)، (ت) مراقبة تنفيذ كل الشركاء لالتزاماتهم وتعهداتهم، (ث) وفرض إجراءات عقابية لردع التحايل على تنفيذ الالتزامات المقررة (Oye 2007: 80–81). تلك المهام المنوط القيام بها من جانب المؤسسات الدولية من شأنها أن تخدم مصالح الشركاء من الدول في إطار أي ترتيبات تعاونية قائمة، وبالتالي الحفاظ على استمرارية هذا التعاون في المستقبل (Keohane 1989: 2; Nye 1993: 38–39). ثانيًا، فيما يتعلق بمكاسب التعاون الدولي، يرى الليبراليون الجدد أن المكاسب الناشئة عن التعاون الدولي هي مكاسب مطلقة لجميع الأطراف، أي يمكن أن يكسب جميع الأطراف معًا (كما في المباراة غير الصفرية). في هذا الإطار، فإن الدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها الفردية المطلقة، وطالما أن الدول في الترتيبات التعاونية تحقق مكاسب فردية مطلقة، فهي عادة ما تكون غير مبالية بالمكاسب التي يحققها الشركاء الآخرون، وبالتالي سوف تستمر في تقدير قيمة التعاون مع الآخرين. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الليبرالية الجديدة تغفل مسألة المكاسب النسبية كعامل رئيسي في حسابات الدول أو عائق محتمل أمام التعاون الدولي، ولكنها ترى أن تأثير هذا العامل مشروطًا بعدة عوامل أخرى. فعلى سبيل المثال، يرى روبرت كوهين وليزا مارتن، وهما من أهم أنصار الليبرالية الجديدة، أن تأثير عامل المكاسب النسبية على فرص التعاون بين الدول مرتبط فقط عندما ينتج عن المكاسب النسبية في فترة زمنية معينة تغير في توازن القوة بين الشركاء في فترة زمنية أخرى، وعندما يكون هناك احتمالًا بأن المزايا اللاحقة في المقدرات لأحد الشركاء يمكن استخدامها ضد الشريك أو الشركاء الآخرين. كذلك يذهب كوهين ومارتن إلى أن النوايا (Intentions) هي جزء أساسي من السلوك الدولي، وأنه يجب الاهتمام بعنصر الإدراك (Perception) لنوايا الآخرين والتصرف بناءً عليه باعتباره عاملًا حاسمًا في حسابات الدول تجاه مسألة التعاون المشترك. فمع افتراض أن التعاون الدولي ينتج عنه مكاسب غير متكافئة تزيد من قوة بعض الدول على حساب شركائها من الدول الأخرى، فإن الدول التي تحقق مكاسب أقل لن تعطي اهتمامًا كبيرًا للمكاسب النسبية للطرف الآخر إذا كانت على ثقة في نوايا الطرف الآخر بأنه لن يستخدم هذا التحول في المقدرات بشكل سلبي ضدها في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يذهب كوهين ومارتن إلى أن مفهوم المكاسب النسبية يتسم بالغموض مع زيادة عدد الدول الفاعلة في عملية التعاون. فمع ازدياد عدد الشركاء الفاعلين، يتراجع تأثير دوافع المكاسب النسبية على مسألة التعاون في ظل صعوبة تحديد

العلاقات التي يتم على أساسها حسابات المكاسب النسبية (Keohane & Martin 1995: 39-51).

المبحث الخامس: المناظرة بين المدرسة الوضعية ومدرسة ما بعد الوضعية

دارت هذه المناظرة بين منظورين رئيسيين في العلاقات الدولية هما المنظور الوضعي والمنظور مابعد الوضعي، وركزت بشكل صريح على قضية العلم في تاريخ العلاقات الدولية، بالإضافة الى طبيعة آفاق نظرية العلاقات الدولية. فقد سيطرت المدرسة الوضعية على دراسة علم العلاقات الدولية لعدة عقود استنادًا إلى نظرية المعرفة التجريبية أو النظرية الإمبيريقية في المعرفة، وهي النظرية التي ارتكزت على التماثل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية من حيث وحدة المنهج وأدوات التحليل، وتبنت مفهوم التجربة الحسية باعتباره المصدر المشروع الوحيد للمعرفة في مجال العلوم الاجتماعية. وقد مثلت المدرسة الوضعية الإطار الفلسفي الذي انبثقت منه النظريات التقليدية في العلاقات الدولية وتفرعاتها مثل النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الماركسية. كذلك فقد انطلقت المدرسة الوضعية من الفرضيات الرئيسية للمدرسة السلوكية ولكن بشكل أكثر عمقًا وأكثر شمولًا. ويمكن تلخيص هذه الفرضيات في النقاط التالية:

أ. **الملاحظة المنهجية كأساس للعلم:** فالهدف من فلسفة العلم هو إنتاج قواعد منطقية صارمة فيما يتعلق بالأدوات والمعايير المنهجية المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية، وهي المعايير التي تربط المعرفة (Knowledge) بمبدأ الملاحظة (Observation). هذه القواعد هي التي تتيح لنا التمييز بين المعرفة العلمية والمعرفة القائمة على الاعتقاد.

ب. **وحدة العلم:** فالعلوم الاجتماعية، مثلها في ذلك مثل العلوم الطبيعية، تهدف إلى التوصل إلى النظريات أو القوانين العامة المنظمة للظواهر الاجتماعية، حيث تؤدي عملية جمع البيانات عن الظواهر الاجتماعية من خلال الملاحظات المتكررة لهذه الظواهر إلى الكشف عن الأنماط السلوكية المنتظمة، وهو ما ينتج عنه التوصل إلى قوانين عامة (General Laws) لتفسير الظواهر الاجتماعية. إذن فالقوانين العامة ليست سوى تعبير عن العلاقات بين أنماط الأحداث التي يمكن ملاحظتها.

ج. **التمييز بين الحقائق والقيم:** فالعلم لا يعتد بالظواهر أو المتغيرات التي لا يمكن ملاحظتها، وهو ما يعني إغفال المدرسة الوضعية عن محاولة بناء أطر مفاهيمية أنطولوجية عميقة

للمتغيرات أو الكيانات غير القابلة للملاحظة المباشرة مثل الأفكار والإدراك والخطابات والنوايا والعوامل النفسية (Kurki & Wight 2016: 22–23; Nicholson 1996: 129–136).

ولكن مع حلول العقد الثامن من القرن العشرين، بدأت في الظهور مجموعة من الكتابات التي انتقدت الأسس المنهجية المبنية على الفلسفة الوضعية كأساس لفلسفة العلم، وهو ما مهد الطريق لظهور تيار مابعد الوضعية وبداية تبلور النقاش بين المدرسة الوضعية ومدرسة مابعد الوضعية. وقد تضافرت عدة عوامل لإنشاء الأساس الفكري الذي قامت عليه المناظرة بين المدرسة الوضعية ومدرسة مابعد الوضعية. فقد أدت الثورة التكنولوجية الثالثة إلى توسع صناعي وعسكري هائل أسفر بدوره عن تدهور البيئة وتراكم أسلحة الدمار الشامل، مما هدد مصير البشرية ذاته خاصة مع ارتباط تلك الثورة بمسألة اكتشاف سر شفرة الخلية وإمكانية الاستنساخ والهندسة الوراثية، أي التحكم في التكوين البيولوجي للبشر. كما أن هذه الثورة أدت إلى توسع السوق العالمية، وتزايد حركة الاتصالات العالمية، مما أسفر بدوره عن حركة أوسع للتفاعل بين الثقافات، خاصة أن بعض تلك الثقافات (كالثقافات الآسيوية) قد استطاع أن ينتج نماذج خاصة للتنمية في إطار القيم الثقافية التقليدية، مما شكل تحديًا للنموذج الغربي للتنمية. بالإضافة الى ذلك، فإن وضوح بعض الآثار السلبية للعولمة في الميدان الاقتصادي، كالأثر السلبي لتحرير التجارة على الطبقات الاجتماعية الدنيا، أدى إلى إدراك العقلانيين أن العقل قد يكون مصدرًا للمشكلة، وليس الحل. كذلك، فإن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية قد فشلت جميعًا في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، مما يشير إلى أن هناك ثغرة كبرى في تلك النظريات جعلتها عاجزة عن توقع أحداث كبرى على هذا المستوى من الأهمية. وأخيرًا، فقد زادت حالة عدم الرضا في الحقل الأكاديمي بمسألة التركيز على المنهج أكثر من المضمون. فهذا النوع من البحث العلمي يهمل الطبيعة الإنسانية ويجعل الإنسان يشعر بدرجة عالية من سوء الفهم والإحباط.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تبلور منظور مابعد الحداثة، وهو منظور فكري شامل ظهر في مختلف العلوم الاجتماعية وتم التعبير عنه في سياق العلاقات الدولية بمنظور مابعد الوضعية أو مابعد العلاقات الدولية. ومابعد الحداثة هي حركة فكرية تقدم تصورات جديدة للوجود، وكذلك القيم التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها. أساس هذه الحركة هو الدعوة إلى إنشاء وعي حضاري جديد ينهض على مفهوم "التنوع الحضاري" و "نسبية المعرفة"، ورفض المفاهيم التقليدية للعلم والعقلانية والموضوعية على أساس أنها مفاهيم وهمية أو غير قابلة للتحقيق في أفضل الظروف. كما أنها تدعو إلى احترام

الفروق بين التكوينات البشرية، واعتبارها ذات طابع جوهري، والتركيز على التفصيلات الدقيقة التي يهملها العلم في سياق دعوته إلى الوصول لنظرية عامة، أو لقوانين وتعميمات. كما تدعو هذه الحركة الفكرية إلى إعطاء عنصري التقدير الذاتي والحدس الدور الذي فقداه نتيجة هيمنة مفهوم "الرشادة". وهي لا تضع أهدافًا معينة للتفكير، فالأهداف لا نهائية ومتروكة للخيال، وليس للعقل أن يضع أي قيود على إمكانية تغيير الأهداف ونوع المعرفة المطلوبة. كما أنها تؤكد أنه لا وجود لنوعٍ من المعرفة أفضل من الآخر لأنه لا توجد معايير للتمييز بين المعارف. فهي باختصار حركة تسقط المعايير، وتركز على التنوع والتمايز (Kurki & Wight 2016: 23–24).

في هذا السياق، فقد أكد منظور مابعد الحداثة على المقولات التالية:

أ. ليس هناك قوانين أو أنماط أو تعميمات ثابتة، فكل هذه المفاهيم ذات طابع نسبي.

ب. إن الواقع الاجتماعي يتسم بقدر كبير من الغموض، بل إن جوانب الغموض تفوق جوانب الوضوح.

ج. إن القاعدة في الحياة الاجتماعية هي العشوائية والنسبية، فليس هناك منطقًا ثابتًا لتلك الحياة.

د. إن الحياة الاجتماعية مليئة بالتفاصيل التي لا يمكن استيعابها في نظرية معينة، ولا يمكن لأي منهجية مهما ادعت من علمية أن تحيط بتفاصيل تلك الحياة.

هـ. إن المنهجية العلمية هي واحدة من المناهج المتاحة، وليست هي الوحيدة الصحيحة بالضرورة.

و. من المهم التركيز على البعد الإنساني للظواهر الاجتماعية، بمعنى الاهتمام بالمشاعر والتصورات الإنسانية، والسعي لبناء نمط للتفكير يحقق سعادة الإنسان، ويركز على "المضمون" أكثر من تركيزه على منهج الوصول إلى هذا المضمون.

ز. إن المنهج العلمي الذي يقوم على العقلانية والوضعية يمكن أن يؤدي إلى نتائج ضارة بالإنسان، كالتدهور البيئي، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل (Kurki & Wight 2016: 23–25).

وقد انتقلت مدرسة ما بعد الوضعية إلى علم العلاقات الدولية منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين، وبدأت تقدم منظورًا فكريًا جديدًا سرعان ما بدأ يكتسب شعبية في علم العلاقات الدولية. ويتضمن هذا المنظور ثلاثة مقولات فلسفية رئيسية:

أ. **المنظورية** (Paradigmatism)

يرى أنصار مدرسة مابعد الوضعية أن وحدات التحليل التي حددتها المدرسة الوضعية، كالأنماط أو القوانين، أو الوحدات الأساسية للبحث العلمي، أو الدول واللادول كوحدات أساسية للتحليل في (علم) العلاقات الدولية، لم يعد لها جميعًا أهمية، كما يرون أن وحدة التحليل ينبغي أن تكون هي المنظور الفكري الذي يقدم رؤية فلسفية للعالم. وهكذا، لا تتقيد مدرسة مابعد الوضعية بوحدة معينة للتحليل كسابقيها، بل تؤكد أن جميع وحدات التحليل صالحة. ولكن، وفي المقام الأول، فإن أنماط البحث في العلاقات الدولية يجب أن تركز على البحث عن رؤية منظورية كبرى لحالة العلاقات الدولية، وعلى البحث عن وحدات للتحليل تتخطى العلم (Meta Scientific Units)، ومن ذلك النظريات والمشروعات الكبرى.

ب. **النسبية (Relativism)**

يذهب أنصار مدرسة مابعد الوضعية إلى التأكيد على مسألة التعددية المنهجية في دراسة العلاقات الدولية (Methodological Pluralism)، وفي المقابل عدم التقيد بمسألة الأحادية المنهجية (Methodological Monism) التي تتبناها المدرسة الوضعية. وهكذا، فإن التمسك بالمنهج العلمي الإمبيريقي يوصف بأنه تمسك بأحادية منهجية، كما يعني أن هناك ثمة استراتيجيات بحثية متعددة لفهم العلاقات الدولية، أحدها المنهج الوضعي.

ج. **التركيز على الافتراضات (Perspectivism)**

يرى أنصار مابعد الوضعية أنه يجب البحث عن إطار نظري يركز على تحديد افتراضات الباحث أولًا، ثم رؤيته الفلسفية، ثم تأتي البيانات التي تدعم تلك الرؤية، وليس البدء بالبحث الإمبيريقى لتأكيد افتراضات معينة. هذا التركيز على الافتراضات هو مسألة ضرورية في ضوء الاتجاه الملحوظ لعلماء الطبيعة وعلماء الاجتماع لتجاهل البيانات والافتراضات التي تتعارض مع النظريات المستخدمة. في هذا الإطار، تذهب ما بعد الوضعية إلى أنه ينبغي مراجعة هذه الافتراضات والتصورات بصفة دائمة (Lapid 1989: 239–244; Wisdom 1987: 154–160; Jervis 1985: 145–149).

ومن أهم التعبيرات عن مدرسة مابعد الوضعية فى علم العلاقات الدولية هو الرؤية التي قدمها جون جاديس في دراسته "نظرية العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة". فقد أكد جاديس أن جميع نظريات العلاقات الدولية لم تستطع أن تفسر أو تتنبأ بنهاية الحرب الباردة عمومًا، وبالشكل

الذي انتهت به، بل إن بعضها تنبأ بالعكس كما حدث في حالة النظرية الواقعية الجديدة التي قدمها كينيث والتز وتنبأ فيها بأن النظام الثنائي القطبية هو نظام مستقر، والنظرية التطورية التي قدمها بول كيندي حول صعود وسقوط الامبراطوريات الكبرى، وتنبأ فيها بسقوط الولايات المتحدة واستمرار قوة الاتحاد السوفيتي. ومن ثم، يرى جاديس أن هذه النظريات مبنية على خلل منهجي يتمثل في أنها حاولت استخدام النظريات وأدوات البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية وتطبيقها في العلاقات الدولية، وركزت على الأنماط المتكررة بهدف الوصول إلى تعميمات وقوانين، وهو ما أدى إلى إهمال التفاصيل والجزئيات، أو ما يسميه جادس "النواحي غير المنتظمة في التحليل"، على الرغم من أن هناك تفاصيل هي أساس التحليل. كذلك يرى جاديس أن هذه النظريات أهملت جانب القيم، وأن علم العلاقات الدولية لا يمكن أن يكون علمًا موضوعيًا بشكل كامل، ولذلك لم تكن تلك النظريات أفضل من غيرها من نظريات المنظور التقليدي في التنبؤ والتفسير، لأن النشاط الإنساني يتم في إطار قيم معينة. وهكذا فإن الفصل بين القيم والنشاط الإنساني هو فصل تعسفي. ويخلص جاديس من ذلك إلى أنه لا يجب الاعتماد على المنهج الواحد حتى ولو كان هو المنهج العلمي، وإنما يجب استعمال كل الأساليب المتاحة للتفسير والتنبؤ (Gaddis 1992: 5–15).

كذلك يعد هايوارد آلكر، وهو أحد كبار أساتذة العلاقات الدولية، أهم من عبر عن مدرسة مابعد الوضعية في دراسته المنشورة عام ١٩٩٢ بعنوان "اللحظة الإنسانية في الدراسات الدولية"، وهي في الواقع عبارة عن خطابه الرئاسي لجمعية الدراسات الدولية، حيث كان يعمل رئيسًا لها، يعبر فيه عن رؤيته للعلم وحالته. يدافع آلكر عن إطار جديد للعلاقات الدولية أساسه ما أسماه بالنزعة الإنسانية ذات الطابع المدني (Civic Humanism)، وهي النزعة التي تهتم بالطابع المدني للإنسان، وترتبط بالمناهج العلمية الحديثة، وتمثل فلسفة جديدة للعلاقات الدولية أساسها تحسين شروط الحياة العامة، ومخاطبة المشكلات الاجتماعية من منظور إنساني (أي من منظور غير عنصري) يركز على مشكلات الإنسان في نفس الوقت. تتمسك هذه الفلسفة الجديدة، أو يجب أن تتمسك، بالمناهج العلمية الحديثة. بعبارة أخرى، فإن أنسنة العلاقات الدولية لا تعني التخلي عن منهجية العلم. ومن ثم يدافع آلكر عن منظور جديد للعلاقات الدولية ذات وجه إنساني (Humanistically Shaped International Studies).

ويرى آلكر أن هذا المنظور يجب أن يتسم بعدد من الخصائص، هي:

أ. أن يكون محدد الهدف (Goal-Oriented)، أي أن يكون له هدفًا يسعى إليه، وهو تحسين مستوى الإنسان.

ب. أن يكون تعدديًا بشكل حقيقي (Genuinely Pluralistic)، أي أن يعترف هذا المنظور بشكل حقيقي بتعددية الظاهرة الدولية وتعددية مصالح البشر.

ج. أن يعترف بالتعددية الثقافية (Multi-Cultural)، ويقوم العلم على أساس هذا الاعتراف، خاصة وأن آلكر رأى في المنظور القديم تحيزًا ثقافيًا.

د. أن يكون محدد المنهجية (Methodologically-Oriented)، أي لا يتخلى عن المنهج الوضعي (Alker 1992: 368).

كذلك يعتبر جيمس روزيناو من أهم الأسماء التي دافعت عن منظور مابعد الوضعية في العلاقات الدولية، وذلك على الرغم أنه كان من أهم أنصار منظور المجتمع العالمي. وقد نحت روزيناو مفهوم "مابعد السياسة الدولية" (Post-International Politics)، وقدم لهذا المفهوم في كتاب نشره عام 1990 بعنوان اضطرابات السياسة العالمية. تتلخص وجهة نظر روزيناو في أن تحولًا جذريًا، أو بالأحرى نقطة انقطاع، قد حدث في السياسة العالمية أدى إلى سقوط كثير من النظريات القديمة في العلاقات الدولية، وكذلك المنظورات الفكرية التي تنتمي إليها. وقد حدد روزيناو خمسة مصادر لهذا التحول الجذري، وهي (أ) التحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع مابعد الصناعي، (ب) ظهور قضايا جديدة مثل التلوث البيئي والإرهاب، (ت) تضاؤل قدرات الدول على مواجهة احتياجات المجتمع نتيجة لظهور القضايا الجديدة، (ث) تزايد قوة الجماعات المحلية والنظم الفرعية، (ج) أثر العوامل السابقة على مهارات وتوجهات الشباب في ظل ظروف الاعتماد المتبادل. أما فيما يتعلق بجوهر التحول، فإنه يتمثل في أن الاستثناءات أو الظواهر الفريدة من نوعها لم تعد كذلك، بل أصبحت شائعة، وأن هناك قوى وأبنية جديدة في العلاقات الدولية. ويصف روزيناو الوضع الراهن في علم العلاقات الدولية بأنه حالة من السيولة أو التحول، فالأنماط والنظريات والمنظورات القديمة سقطت دون أن نعرف ما هي الأنماط والنظريات الجديدة، ودون أن نعرف في أي اتجاه يسير العلم والتنظير (Rosenau 1990).

المبحث السادس: أثر المناظرات الفكرية الكبرى على تطور حقل العلاقات الدولية

سيطرت المناظرات الفكرية الكبرى بين نظريات العلاقات الدولية، بما تضمنته من مناقشات ومواجهات نظرية ومنهجية، على مسار تطور علم العلاقات الدولية على مدار ما يقرب من عشرة عقود، وهي الفترة الزمنية التي تمثل عمر الحقل الأكاديمي منذ بداية نشأته وحتى وقتنا الحالي، حيث شكلت هذه المناظرات الأساس الفلسفي والمنهجي الذي بنيت عليه أدبيات علم العلاقات الدولية. وبناءً عليه، يمكن القول إن تاريخ تطور علم العلاقات الدولية ما هو إلا انعكاس لسلسلة من المناظرات الفكرية المتعاقبة أو المتزامنة بين المدارس النظرية المختلفة (Waever 1998: 715). في هذا الإطار، فقد كان لهذه المناظرات الفكرية مجموعة من النتائج الهامة على مسار تطور الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية، ويمكن استعراض هذه النتائج في النقاط التالية:

أولًا: بالرغم من هيمنة المناظرات الفكرية على أدبيات العلاقات الدولية، إلا أنه لا يوجد إجماع داخل الحقل الأكاديمي حول تأثير هذه المناظرات على علم نظرية العلاقات الدولية. فمن ناحية، يذهب بعض دارسي العلاقات الدولية مثل كال هولستي إلى أن المناظرات الفكرية قد أثرت بالسلب على الحقل الأكاديمي لنظرية العلاقات الدولية من خلال تعميق حالة الانقسام بين المدارس الفكرية المختلفة، وهو ما أدى بالتبعية إلى إنتاج حقل علمي ومعرفي يتسم بالتشتت (Fragmented Discipline) (Holsti 1985). من ناحية أخرى، يذهب البعض الآخر مثل تيم ديون وليني هانسن وكولين وايت إلى أن المناظرات الفكرية قد عكست حالة من الثراء والتنوع الفكري داخل الحقل الأكاديمي (Dunne, Hansen and Wight 2013). في إطار هذا الجدل، يميل الباحث (مؤلف هذه الدراسة) إلى تبني وجهة النظر الثانية. فعلى الرغم من التباين والاختلاف الواضح بين المناظرات الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية سواءً فيما يتعلق بالمدارس النظرية التي انبثقت عنها كل مناظرة، أو بطبيعة الموضوعات والنقاشات التي تناولتها على المستوى الأنطولوجي أو الإبستمولوجي أو كليهما معًا، إلا أن هذا التباين كان مصدرًا لتعزيز قوة علم العلاقات الدولية استنادًا إلى اعتبارين أساسيين. الاعتبار الأول هو أن ثراء حالة العلم في مجال العلوم الاجتماعية – بما في ذلك حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية – يرتبط بشكل أساسي بتنوع المدارس الفكرية، وما يرتبط بها من مداخل نظرية مختلفة، داخل هذا العلم، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي في قدرته على الاستجابة لشرح وتفسير الظواهر الاجتماعية المركبة، وخاصة تلك التي تتعلق بتعقيدات السياسة الدولية. وبالتالي لا يمكن تصور

حدوث إجماع داخل حقل العلاقات الدولية على منظور فكري أو مدرسة فكرية واحدة لمحاولة تفسير الظواهر الدولية المختلفة، لأن هذا الإجماع – في حالة حدوثه – يعني ببساطة انحسار قدرة وديناميكية علم العلاقات الدولية على التعامل بمرونة مع تطورات ومستجدات السياسة الدولية، وخاصة في ظل التشكيك الدائم في قدرة نظرية العلاقات الدولية – شأنها في ذلك شأن كل نظريات العلوم الاجتماعية – على التوصل إلى تعميمات وقوانين (Generalizations). الاعتبار الثاني هو أن المناظرات الفكرية قد ساعدت دارسي العلاقات الدولية في الكشف عن نقاط القوة والضعف داخل المدارس النظرية المختلفة، وهو ما مكنهم من التقييم المستمر للمقولات الرئيسية الخاصة بكل طرف من أطراف المناظرة سواء عن طريق إعادة صياغة هذه المقولات لتقديمها بشكل أكثر إقناعًا واتساقًا مع التطورات الدولية، أو عن طريق التخلي عن بعض هذه المقولات والتسليم بوجهة نظر الطرف الآخر في المناظرة. أدى هذا النقد الذاتي إلى تطور نظريات العلاقات الدولية عبر فترات زمنية متعاقبة، وانعكس ذلك بدوره على قدرة نظريات العلاقات الدولية على التكيف والتعامل مع الظواهر الدولية المختلفة.

ثانيًا: هيمنت المناظرات الفكرية الكبرى بشكل واضح على علم العلاقات الدولية، وهو ما انعكس بالسلب على قدرة دارسي العلاقات الدولية على استكشاف مجالات جديدة للدراسة والبحث في مجال العلاقات الدولية بعيدًا عن القضايا النظرية الخلافية في المناظرات التقليدية. فقد انصب اهتمام معظم دارسي العلاقات الدولية على تحديد اتجاهاتهم من المناظرات الفكرية القائمة سواءً على المستوى النظري وذلك بتأييد أو نقد الفرضيات والمقولات الرئيسية لأحد أطراف المناظرة، أو على المستوى التطبيقي بمحاولة توظيف المدارس النظرية لتفسير الظواهر الدولية، وهو ما جاء على حساب التعمق في دراسة موضوعات وقضايا السياسة الدولية، وخاصة تلك التي تقع خارج إطار اهتمام المناظرات التقليدية. وقد ذهب ديفيد ليك في هذا الشأن إلى وصف المناظرات الفكرية في العلاقات الدولية بمصطلح "حروب المنظورات" (Paradigm Wars)، وهي الحروب التي انصب فيها اهتمام الجماعة الأكاديمية على إثبات صحة المقولات الخاصة بالمدارس النظرية المختلفة أكثر من اهتمامهم بدراسة مشكلات العلاقات الدولية ذاتها (Lake 2013: 568). وبالرغم من تبلور مدرسة مابعد الوضعية في مقابل النظريات الوضعية المهيمنة على الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، فقد ركزت هذه المدرسة على انتقاد ما هو قائم أكثر من تقديمها لتفسيرات أو نظريات جديدة. فهي تدعو إلى تجاوز المنظورات الفكرية التقليدية دون أن تقدم مرشدًا للتحليل. بعبارة أخرى، فإن مدرسة مابعد الوضعية تنفي عن ذاتها

أكثر مما ينسب إليها، وهي بهذا الشكل والمعنى لا ترقى إلى مرتبة المنظور الفكري بالمعنى الذي قدمه توماس كون في كتابه الشهير بعنوان بنية الثورات العلمية (The Structure of Scientific Revolutions) والمنشور عام 1962. فهي لا تقدم بدائل إيجابية للتحليل، علاوة على طرق البحث المميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع الإمبيريقية في العلاقات الدولية. فهي منظور تفكيكي لما هو قائم أكثر منه بناء لمنظور متكامل جديد. وباستثناء بعض الشعارات التي يطرحها أنصار مابعد الوضعية مثل أنسنة العلاقات الدولية، فهي لا تقدم نظريات جديدة في العلاقات الدولية، اللهم إلا إعادة الاهتمام ببعض الموضوعات كالرأي العام والديمقراطية ودور المرأة والمجتمع المدني في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية في العلاقات الدولية على حساب القضايا المتعلقة بالأمن.

ثالثًا: لم تتمكن المناظرات الفكرية الكبرى من حسم الجدال بين المدارس النظرية المختلفة في العلاقات الدولية حتى الآن، حيث لا تزال المناقشات في إطار كل مناظرة من المناظرات سالفة الذكر حية وقائمة بالرغم من مرور عقود متباينة من الزمن على نشأة هذه المناظرات. فالمناظرة الأولى بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية لم تنته في الواقع بهيمنة المدرسة الواقعية على الحقل الأكاديمي في الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية كما يتصور البعض، وذلك لأن المدرسة المثالية سرعان ما استعادت نفوذها في إطار صعود المدرسة الليبرالية مع نهاية العقد السادس من القرن العشرين، وهو ما أدى إلى استمرار المناظرة بين الواقعية والمثالية في شكل المناظرة بين الواقعية والليبرالية. كذلك، فالمناظرة الثانية بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية مازالت مستمرة وإن اتخذت لاحقًا أشكالًا متباينة في الحقل الأكاديمي. فبالرغم من زعم أنصار المدرسة السلوكية بانتصارهم في هذه المناظرة، لا يزال المنهج التقليدي لدراسة العلاقات الدولية يتمتع بالحيوية في الحقل الأكاديمي، وخاصة في إطار المدرسة الإنجليزية أو ما يطلق عليه اسم المدرسة الاجتماعية الدولية في العلاقات الدولية التي ظهرت مع بداية العقد السادس من القرن العشرين، وهي المدرسة التي تركز على الخصائص الأخلاقية والسياسية والاجتماعية في العلاقات الدولية. كذلك فإن تأثير المنهج التقليدي يبدو أكثر وضوحًا في أوساط الجماعة الأكاديمية الأوروبية في العلاقات الدولية في إطار انتشار المدرسة البنائية الاجتماعية واتجاهات مختلفة من مدرسة مابعد الوضعية في أوروبا. وبطبيعة الحال، فإن المناظرة بين المدرسة الوضعية ومدرسة مابعد الوضعية لا تزال في عنفوانها باعتبارها أحدث

المناظرات الفكرية في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فلا توجد مؤشرات على أن أيًا من الطرفين في طريقه إلى كسب المناظرة وإقصاء الآخر في الحقل الأكاديمي. فالوضعيون يمثلون النظريات التقليدية في العلاقات الدولية ومازالوا يحتلون الصدارة في الحقل الأكاديمي رغم الهجوم العنيف من قبل أنصار مابعد الوضعية. كذلك فإن التحولات التي طرأت على مجال العلاقات الدولية في فترة مابعد انتهاء الحرب الباردة على مدار العقود الثلاثة الأخيرة قد مهدت الطريق لبلورة تيار مابعد الوضعية، وهو التيار الذي سرعان ما أنتج زخمًا من الجدال في الحقل الأكاديمي بانتقاده للفلسفة الوضعية التي بنيت عليها النظريات التقليدية.

رابعًا وأخيرًا: هيمن المفكرون الغربيون، وخاصة الأمريكيون، على النقاشات التي دارت في إطار المناظرات الفكرية الكبرى. فقد ذهب ستيفن والتز في تحليله لتطور علم العلاقات الدولية بأن الحقل المعرفي هو "حقل أمريكي بامتياز"، حيث سيطرت اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى الاتجاهات الرئيسية للمناخ الأكاديمي العام داخل الولايات المتحدة، على تطور المحتوى النظري للعلاقات الدولية سواءً على مستوى المدارس النظرية أو المناظرات الفكرية التي دارت بينها (Smith 1987: 197). وقد اتخذت هذه الهيمنة الأمريكية بعدين رئيسيين. البعد الأول يتمثل في العلاقة الوثيقة بين النخبة السياسية والجماعة الأكاديمية للعلاقات الدولية في الولايات المتحدة، وهي العلاقة التي تبلورت من خلال توجيه مصادر التمويل الحكومي للمؤسسات الأكاديمية والبحثية المهتمة بدراسة القضايا الدولية ذات الصلة بالأجندة الرسمية الأمريكية. يقودنا ذلك إلى البعد الثاني، وهو هيمنة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية على أدبيات العلاقات الدولية، وهو ما ظهر بشكل واضح في طبيعة النقاشات والحوارات التي نشأت في الحقل المعرفي على مدار عقود مختلفة، والتي تمركزت معظمها على الإجابة عن سؤال رئيسي، هو كيفية تعامل الولايات المتحدة مع القضايا والمشكلات الرئيسية التي تواجهها على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال، فإن المقولات الرئيسية للمدرسة الواقعية والمدرسة الواقعية الجديدة التي تبلورت في مرحلة الحرب الباردة، بالإضافة إلى تفرعاتها مثل نظرية القوة ونظرية توازن القوى ونظرية الردع ونظريات سباق التسلح وضبط التسلح، ماهي إلا انعكاس لمجمل القضايا الرئيسية على أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال هذه الفترة. كذلك، فقد ارتبط إعادة تبلور النظرية الليبرالية وتفرعاتها، مثل نظرية السلام الديمقراطي ونظرية الاعتماد المتبادل ونظرية العولمة ونظرية العلاقات عبر القومية مع بداية العقد السابع من القرن العشرين، بصعود

نموذج الليبرالية الجديدة على المستوى العالمي بقيادة الولايات المتحدة، وهو ما ارتبط أيضًا بصعود ظاهرة العولمة على أجندة الاقتصاد العالمي (Smith 1987: 197–198). وبناءً عليه، يمكن القول إن تطور المنظومة الفكرية لحقل العلاقات الدولية، فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة، كانت بمثابة انعكاسًا لأولويات أجندة السياسة الأمريكية، وتكريسًا للهيمنة الغربية على النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة. ومن ثم، فقد نتج عن هذا الارتباط حالة من الانحياز الأكاديمي الواضح داخل الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، وهو ما بدا واضحًا أيضا في شكل الغياب شبه التام لجماعات أكاديمية بحثية (غير غربية) قادرة على طرح بدائل نظرية تساهم في تطور الحقل المعرفي خارج إطار الفلك الأمريكي – الغربي. وبطبيعة الحال، فإن هذا الانحياز يلقي بظلال من الشك على قدرة ومرونة المدارس النظرية القائمة، وكذلك المناظرات الفكرية التي انبثقت عنها، على التعامل مع العديد من القضايا والمشكلات الدولية ذات الصلة بأولويات العالم الثالث.

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة تقديم رؤية تحليلية نقدية لأهم المناظرات الفكرية التي تبلورت في حقل نظرية العلاقات الدولية وذلك من حيث ظروف نشأتها والمقولات الرئيسية ومدى تأثيرها على تطور الحقل الأكاديمي. في هذا الإطار، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عدد من النقاط، والتي تقدم في مجملها إجابات على التساؤلات البحثية للدراسة:

- تطور الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية عبر عدد من المناظرات الفكرية التي دارت بين المدارس النظرية المختلفة للعلاقات الدولية، ويأتي على رأس هذه المناظرات ما يطلق عليه "المناظرات الفكرية الكبرى" وتشمل المناظرة الفكرية بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية، والمناظرة الفكرية بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية ومدرسة مابعد السلوكية، والمناظرة الفكرية بين المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية، والمناظرة الفكرية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة، وأخيرًا المناظرة الفكرية بين المدرسة الوضعية ومدرسة ما بعد الوضعية.
- مثلت المناظرات الفكرية الكبرى محطات رئيسية في مسار تطور حقل العلاقات الدولية من حيث الزخم الأكاديمي الذي أفرزته النقاشات التي دارت في إطار هذه المناظرات، وهو ما تمثل بشكل واضح في حجم الأدبيات التي انبثقت عن هذه المناظرات والتي احتلت المساحة الأعظم داخل

أدبيات العلاقات الدولية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، فقد امتدت هذه المناظرات على فترات زمنية هي الأطول نسبيًا في تاريخ الحقل الأكاديمي مقارنة بأي موضوعات أخرى تم تناولها.

- نشأت المناظرات الكبرى في حقل العلاقات الدولية على خلفية فكرة تعددية المنظور الفكري في كل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الحقل الأكاديمي. فعلى عكس فكرة أحادية المنظور الفكري في مرحلة تاريخية معينة – وهي الفكرة المستمدة من حقل العلوم الطبيعية لتفسير الثورات العلمية – فقد تطور حقل العلاقات الدولية من خلال التزامن بين منظورات فكرية مختلفة، وهو ما يعني أن الثورات العلمية في حقل العلاقات الدولية قد أدت إلى صعود منظورات جديدة، ولكنها لم توجه بالضرورة ضربة قاصمة للمنظورات الفكرية القائمة. ومن ثم، فقد ترتب على هذا التزامن أن تعايشت المنظورات الفكرية المختلفة في العلاقات الدولية، وهو ما مهد بدوره الطريق أمام نشأة وتبلور المناظرات الكبرى بين المنظورات الفكرية والمدارس النظرية التابعة لها.
- تمحورت النقاشات داخل المناظرات الفكرية الكبرى على مسألتين أساسيتين هما (أ) مسألة الأنطولوجية الخاصة بتحديد ماهية الوجود الاجتماعي المحيط بنا من حيث تركيبته وخصائصه وماهية الفاعلين المؤثرين فيه وطبيعة العلاقات بينهم، وهو ما تمثل في المناظرة بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية، والمناظرة بين المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية، والمناظرة بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، أو (ب) مسألة الإبستمولوجية الخاصة بفلسفة العلم والتي تتناول ما يمكن أن نعرفه عن هذا الوجود، أي نظرية المعرفة العلمية، وهو ما تمثل في المناظرة بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية ومدرسة مابعد السلوكية، أو (ت) كليهما معًا، وهو ما تمثل في المناظرة بين المدرسة الوضعية ومدرسة مابعد الوضعية.
- تنوع تأثير المناظرات الفكرية الكبرى على مسار تطور حقل العلاقات الدولية بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية. فمن ناحية، خلقت المناظرات الفكرية – بما تضمنته من نقاشات وجدالات بين أنصار النظريات المختلفة – حالة من الديناميكية والتنوع داخل الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، وهو ما أدى إلى إثراء العلم وتعزيز قدرة نظريات العلاقات الدولية على تطوير نفسها وذلك في إطار سعي كل طرف من أطراف المناظرات الفكرية إلى النقد الذاتي لمقولاته الرئيسية، بل وإعادة صياغة بعض هذه المقولات وتقديمها بشكل أكثر إقناعًا للرد على مقولات وانتقادات الطرف الآخر. ولكن من ناحية أخرى، فقد نتج عن هيمنة المناظرات الفكرية على الحقل الأكاديمي

دخول دارسي العلاقات الدولية في سلسلة من المعارك الأكاديمية فيما أطلق عليه مصطلح "حروب المنظورات" وذلك بهدف إثبات صحة المقولات الخاصة بالمدارس النظرية المختلفة، وهو ما خلق أزمة حقيقية في الحقل الأكاديمي في ضوء وصول النقاش والجدال بين أطراف كل مناظرة إلى طريق مسدود. صحيح أن حدة وعنفوان النقاشات داخل أغلبية المناظرات قد هدأت مؤخرًا مقارنة بما كانت عليه في مراحل سابقة، ولكن هذا لا يعني اتجاه أي من هذه المناظرات إلى طريق التسوية والحلول الوسط، بل يمكن القول إن الحقل الأكاديمي يمر الآن بمرحلة هدنة مؤقتة بين أطراف المناظرات الفكرية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انعكست هيمنة المناظرات الفكرية الكبرى على الحقل الأكاديمي، بما أفرزته من حروب بين المنظورات، بالسلب على قدرة دارسي العلاقات الدولية على التعمق في دراسة موضوعات وقضايا السياسة الدولية المستجدة، وعلى البحث في مجالات جديدة للعلاقات الدولية بعيدًا عن القضايا النظرية الخلافية في المناظرات التقليدية.

قائمة المراجع

1. Alker, H. R. (1992). "The Humanistic Moment in International Studies: Reflections on Machiavelli and Las Casas: 1992 Presidential Address." *International Studies Quarterly*, Vol. 36, No. 4 (December), pp. 347-371.
2. Ashworth, L. M. (2002). "Did the Realist–Idealist Great Debate Really Happen? A Revisionist History of International Relations." *International Relations*, Vol. 16, No. 1, pp. 33-51.
3. Berndtson, E. (1975). "Political Science in the Era of Post-Behavioralism. The Need for Self-Reflection." *Scandinavian Political Studies*, Vol. 10, No. A10 (January), pp. 173-184.
4. Bull, H. (1969). "International Theory: The Case for a Classical Approach," in K. Knorr and J. N. Rosenau (eds.), *Contending Approaches to International Politics* (Princeton University Press), pp. 20-38.
5. Burton, J. W. (1984). *Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis* (Wheatsheaf Books-Harvester Press).
6. Chase-Dunn, C. and Rubison, R. (1977). "Toward a Structural Perspective on the World System." *Politics and Society*, Vol. 7, No. 4, pp. 453-476.
7. Cox, R. W. and Sinclair, T. J. (1996). *Approaches to World Order* (Cambridge University Press).
8. Cusack, T. R. and Stoll, R. J. (1994). "Collective Security and State Survival in the Interstate System." *International Studies Quarterly*, Vol. 38, No. 1 (March), pp. 33-59.

9. Dougherty, J. and Pfaltzgraff, R. (2001). *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (Longman).
10. Doyle, M. W. (1983). "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 1." *Philosophy & Public Affairs*, Vol. 12, No. 3 (Summer), pp. 205-232.
11. Dunne, T., Hansen, L. and Wight, C. (2013). "The end of International Relations theory?." *European Journal of International Relations*, Vol. 19, No. 3, pp. 405-425.
12. Gaddis, J. L. (1992). "International Relations Theory and the End of the Cold War." *International Security*, Vol. 17, No. 3 (Winter), pp. 5-58.
13. Grieco, J. M. (1988). "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism." *International Organization*, Vol. 42, No. 3 (Summer), pp. 485-507.
14. Grieco, J. M. (1997). "Realist International Theory and the Study of World Politics," in Michael Doyle and John Ikenberry (eds.), *New Thinking in International Relations Theory* (Routledge), pp. 163-202.
15. Hall, D. R. and Rummel, R. (1968). "The Patterns of Dyadic Foreign Conflict Behavior for 1963." Research Report No. 12, Dimensionality of Nations Project (Department of Political Science, University of Hawaii), June; https://apps.dtic.mil/sti/citations/AD0727153.
16. Holsti, K. (1985). *The Dividing Discipline: Hegemony and Pluralism in International Theory* (Allen & Unwin).
17. Holsti, O. R. (1992). "Public Opinion and Foreign Policy: Challenges to the Almond-Lippmann Consensus." *International Studies Quarterly*, Vol. 36, No. 4 (December), pp. 439- 466.
18. Jackson, R. and Sorenson, G. (2007). *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford University Press).
19. Jervis, R. (1985). "Pluralistic Rigor." *International Studies Quarterly*, Vol. 29, No. 2 (June), pp. 145-149.
20. Jervis, R. (1999). "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate." *International Security*, Vol. 24, No. 1 (Summer), pp. 42-63.
21. Kaplan, M. A. (1957). *System and Process in International Politics* (John Wiley).
22. Kaplan, M. A. (1966). "The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations." *World Politics*, Vol. 19, No. 1 (October), pp. 1-20.
23. Keohane, R. O. (1982). "The Demand for International Regimes." *International* Organization, Vol. 36, No. 2 (Spring), pp. 325-355.
24. Keohane, R. O. (1989). *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Westview Press).
25. Keohane, R. O. (1993). "Institutional Theory and the Realist Challenge after the Cold War," in David A. Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (Columbia University Press).
26. Keohane, R. O. and Martin, L. L. (1995). "The Promise of Institutionalist Theory." *International Security*, Vol. 20, No. 1. (Summer), pp. 39-51.

27. Klink, F. F. (1990). "Rationalizing Core-Periphery Relations: The Analytical Foundations of Structural Inequality in World Politics." *International Studies Quarterly*, Vol. 34, No. 2 (June), pp. 183-209.
28. Kurki, M. and Wight, C. (2016). "International Relations and Social Science," in Tim Dunn, Milja Kurki and Steve Smith (Eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (Oxford University Press).
29. Lake, D. A. (2013). "Theory is dead, long live theory: The end of the Great Debates and the rise of eclecticism in International Relations." *European Journal of International Relations*, Vol. 19, No. 3, pp. 567–587
30. Lapid, Y. (1989). "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era." *International Studies Quarterly*, Vol. 33, No. 3 (September), pp. 235-254.
31. Lijphart, A. (1974). "International relations theory: great debates and lesser debates." *International Social Science Journal*, Vol. 26, No. 1, pp. 11-21.
32. Little, R. (1996). "The Growing Relevance of Pluralism?," in Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalevski (Eds.), *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge University Press).
33. Mearsheimer, J. J. (1994). "The False Promise of International Institutions." *International Security*, Vol. 19, No. 3 (Winter), pp. 5-49.
34. Miliband, R. (1967). *The State in Capitalist Society: Analysis of the Western System of Power* (Basic Books).
35. Moravcsik, A. (1997). "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics." *International Organization*, Vol. 51, No. 4 (Autumn), pp. 513-553.
36. Neufeld, M. A. (1995). *The Restructuring of International Relations Theory* (Cambridge University Press).
37. Nicholson, M. (1996). "The Continued Significance of Positivism?", in Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalevski (Eds.), *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge University Press).
38. Nye, J. (1993). *Understanding International Conflicts* (HarperCollins).
39. Osiander, A. (1998). "Rereading early twentieth-century IR theory: Idealism revisited." *International Studies Quarterly*, Vol. 42, pp. 409–432.
40. Oye, K. A. (2007). "The Conditions for Cooperation in World Politics," in Robert J. Art and Robert Jervis (eds.), *International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues* (Pearson Longman).
41. Puchala, D. J. (1991). "Woe to the Orphans of the Scientific Revolution," in Robert L. Rothstein (ed.), *The Evolution of Theory in International Relations* (University of South Carolina Press).
42. Rosenau, J. N. (1966). "Pre-Theories and Theories of Foreign Policy," in R. Barry Farrell (ed.), *Approaches to Comparative Politics and International Politics* (Northwestern University Press).
43. Rosenau, J. N. (1990). *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton University Press).

44. Russet, B. (2013). "Liberalism," in T. Dunne, M. Kurki and S. Smith, S. (eds.), *International Relations Theories* (Oxford University Press).
45. Russett, B. et al. (1995). "The Democratic Peace." *International Security*, Vol. 19, No. 4 (Spring), pp. 164-184.
46. Sanders, D. (2002). "Behaviouralism," in D. Marsh and G. Stoker (eds.), *Theory and Methods in Political Science* (Palgrave).
47. Singer, J. D. (1961). "The relevance of behavioral sciences to the study of international relations." *Behavioral Science*, Vol. 6, No. 4, pp. 324-335.
48. Singer, J. D. (1969). "The Behavioral Science Approach to International Relations, Payoff and Prospect," in James N. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy* (Free Press of Glencoe, Inc.).
49. Smith, S. (1987). "Paradigm Dominance in International Relations: The Development of International Relations as a Social Science." *Millennium: Journal of International Studies*, Vol. 16, No. 2, pp. 189-206.
50. Smith, S. (2000). "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?." *British Journal of Politics and International Relations*, Vol. 2, No. 3 (October), pp. 374-402.
51. Snyder, R., Bruck, H.W. and Sapin, B. (1962). "Decision-Making as an Approach to the Study of International Politics," in Richard Snyder, H.W. Bruck, and Burton Sapin (eds.), *Foreign Policy Decision-Making* (Free Press).
52. Stein, A. A. (1982). "Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World." *International* Organization, Vol. 36, No. 2 (Spring), pp. 299-324.
53. Tesche, B. (2010). "Marxism," in C. Reus-Smit and D. Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford University Press).
54. Truman, D. B. (1967). "The Impact on Political Science of the Revolution in the Behavioral Sciences," in Richard J. Gelles (ed.), *Behavioralism in Political Science* (Routledge).
55. Vasquez, J. (1996). *Classics of International Relations* (Prentice-Hall).
56. Vigneswaran, D. and Quirk, J. (2004). "International Relations' First Great Debate: Context and Tradition." Working Paper 2004/1, Australian National University: Canberra.
57. Wæver, O. (1998). "The Sociology of a Not So International Discipline: American and European Development in International Relations." *International Organization*, Vol. 52, No. 4 (Autumn), pp. 687-727.
58. Wallerstein, I. (1979). *The Capitalist World Economy: Essays* (Cambridge University Press).
59. Waltz, K. M. (1979). *Theory of International Politics* (Addison Wesley).
60. Wilson, P. (1998). "The Myth of the 'First Great Debate'." *Review of International Studies*, Vol. 24, (December), pp. 1-15.
61. Wisdom, J. (1987). *Challengeability in Modern Science* (Blackmore Press).
62. Wyatt-Walter, A. (1996). "Adam Smith and the Liberal Tradition in International Relations." *Review of International Studies*, Vol. 22, No. 1 (Jan.), pp. 5-28.